الأمم المتحدة

E/CN.17/2004/2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
24 February 2004
Arabic
Original: English

لجنة التنمية المستدامة

الدورة الثانية عشرة

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ ٢٠٠٤-٢٠٠٥

لمحة عامة عن التقدم المحرز في سبيل التنمية المستدامة: استعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ جوهانسبرغ

تقرير الأمين العام**

موجز

يستعرض هذا التقرير التقدم المحرز في تحقيق الالتزامات وبلوغ الأهداف التي اتفق عليها في جدول أعمال القرن ٢١ وفي الاجتماعات الحكومية الدولية اللاحقة بخصوص التنمية المستدامة، ولا سيما الالتزامات والأهداف الواردة في خطة تنفيذ جوهانسبرغ (الخطة). وفي الفترة القصيرة التي مضت على انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، اتخذ التقدم في أكثره طابع العمليات، بما في ذلك بناء القدرات في البلدان النامية (ما يتعلق مثلا بآلية التنمية النظيفة في بروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والإدارة المستدامة للغابات، وتصنيف المواد الكيميائية ووسمها، واتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها، وترويج التجارة)، ووضع خطط

* E/CN.17/2004/1.

** تأخر تقديم هذا التقرير لإتاحة الفرصة للتشاور الكامل مع كيانات الأمم المتحدة.

220304 170304 04-24036 (A)

عمل (مثلا لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، والتكيف مع تغير المناخ، ومكافحة التصحر)، وصقل إطار الإدارة الرشيدة للبيئة العالمية. ويوشك أن يبدأ نفاذ اتفاقيات رئيسية مثل الاتفاقية المتعلقة بإجراء الموافقة المسبقة عن علم على بعض المواد الكيميائية ومبيدات الآفات الخطرة المتداولة في التجارة الدولية واتفاقية الملوثات العضوية الثابتة. ومن ناحية أخرى، فعلى الصعيد الدولي تلكأت خطى التقدم لمواجهة تحديات مثل تغير المناخ، وإن تعددت المبادرات الإقليمية والوطنية والمحلية.

ومن حيث التقدم الاجتماعي والاقتصادي، تمخض عقد التسعينات وأوائل العقد الحالي عن نتائج مختلطة جدا. فمن ناحية، حقق أكبر بلدين في العالم من حيث التعداد السكاني طفرات كبيرة في مجال خفض الفقر وتحسين مختلف المؤشرات الاجتماعية. ومن ناحية أخرى، شهدت بلدان نامية أخرى كثيرة ركودا اقتصاديا بل وفترات من التأزم الاقتصادي. وخارج آسيا ثمة بلدان قليلة تسير على درب تلبية الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بخفض الفقر، ولا يزال الجوع في بعض أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء مشكلة جد خطيرة. ويثقل كاهل هذه المنطقة أيضا وباء الفيروس/الإيدز الذي تنشأ عنه آثار متعددة عميقة تمس احتمالات التنمية الاجتماعية – الاقتصادية هناك. ولئن كانت بعض البلدان في مناطق أخرى على وشك الوقوع ضحية وباء الفيروس/الإيدز فإن بإمكانها،إن اتخذت تدابير حاسمة، أن تتجنب بلوغ الأزمة منتهاها. وقد انخفضت وفيات الأطفال في عقد التسعينات ولكن لن يتيسر بلوغ الهدف الإنمائي للألفية ذي الصلة إلا بإسراع خطى التقدم، ولم تشهد الوفيات النفاسية تحسنا يذكر. وفي مجال التعليم، حققت بعض المناطق تقدما كبيرا في زياد الالتحاق، وبخاصة في التعليم الثانوي، وفي العمل على تحقيق التساوي بين الجنسين.

وكان التقدم بطيئا بوجه خاص على الساحة الاقتصادية الدولية، كما يدل على ذلك تعثر جولة الدوحة للمفاوضات التجارية. ومن جهة ثانية، فلئن كان الاستثمار الأجنبي المباشر قد اعتبر مصدر تمويل مستقرا نسبيا للبلدان النامية في ذروة الأزمات المالية في أواخر التسعينات، فقد شهدت بعض المناطق مؤخرا انخفاضات حادة في التمويل وإن ظلت تحويلات الأموال من الخارج أكثر ثباتا – على الأقل بالنسبة للبلدان التي تقيم من بين سكانها جماعات كبيرة في الخارج. وثمة نقطتان مضيئتان نسبيا هما الزيادات الحقيقية الأخيرة في أموال المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والزيادة الهائلة في تمويل مكافحة الفيروس/الإيدز.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٣	٥
ثانيا – القضاء على الفقر والتنمية الشاملة اجتماعيا	٤-٢٢	٥
ألف – خفض الفقر والجوع	٥-١٠	٦
باء – الصحة والتنمية المستدامة	١١-١٨	٨
جيم – التعليم من أجل التنمية المستدامة	١٩-٢٢	١٣
ثالثا – حماية قاعدة الموارد الطبيعية وإدارتها	٢٣-٥٢	١٤
ألف – المحيطات	٢٤-٢٧	١٥
باء – مصائد الأسماك	٢٨-٣١	١٦
جيم – الغلاف الجوي والمناخ	٣٢-٣٧	١٨
دال – التنوع البيولوجي	٣٨-٤٢	٢٠
هاء – الغابات	٤٣-٤٨	٢١
واو – المناطق الجبلية	٤٩-٥٠	٢٣
زاي – التصحر	٥١-٥٢	٢٣
رابعا – تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة	٥٣-٦٧	٢٤
ألف – إطار برامج العشر سنوات للاستهلاك والانتاج المستدامين: عملية مراكش	٥٤-٥٥	٢٥
باء – النفايات الكيميائية والنفايات الخطرة	٥٦-٦٠	٢٥
جيم – الطاقة	٦١-٦٤	٢٧
دال – تنمية السياحة المستدامة	٦٥-٦٧	٢٨
خامسا – وسائل التنفيذ	٦٨-٩٤	٣٠
ألف – التمويل	٦٩-٨٠	٣٠

باء –	التجارة	٨١-٨٩	٣٥
جيم –	التقنية	٩٠-٩٣	٣٨
دال –	المسؤولية الاجتماعية للشركات	٩٤	٣٩
سادسا –	الإطار المؤسساتي والإستراتيجي للتنمية المستدامة	٩٥-٩٩	٤٠
ألف –	المبادرات الدولية والإقليمية لبناء القدرات والشراكات	٩٥-٩٦	٤٠
باء –	الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة	٩٧-٩٩	٤٠
سابعا –	الحالة الراهنة والتحديات المقبلة	١٠٠-١٠٩	٤١

أولا – مقدمة

١ – طلبت لجنة التنمية المستدامة إلى الأمين العام، في دورتها الحادية عشرة، أن يعد، للعرض على الدورة الاستعراضية لعام ٢٠٠٤، تقارير عن حالة التنفيذ تبين إجمالي التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[١]، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٢]، وخطة تنفيذ جوهانسبرغ (الخطة)[٣]، مع القيام أيضا بتعيين التحديات والفرص الجديدة المتصلة بالتنفيذ[٤]. وترد في تقارير أخرى للأمين العام استعراضات مفصلة لمدى التقدم المحرز في تنفيذ مجموعات مواضيعية مختارة لدورة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ – المياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية (انظر E/CN١٧/٢٠٠٤/٤-٦).

٢ – ويشمل التقرير الحالي قضايا أخرى تناولتها خطة تنفيذ جوهانسبرغ (خطة جوهانسبرغ) وجدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، مع التركيز بوجه خاص على الأهداف المحددة التوقيت والقضايا التي حدثت بشأنها مؤخرا تطورات هامة تتعلق بالتنفيذ. وقد استعرض على نحو موسع تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ كجزء من عملية التحضير لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومن ثم يشار هنا بصورة رئيسية إلى خطة جوهانسبرغ، مع إيراد ما يقتضيه الحال من إشارات إلى جدول الأعمال وبرنامج المواصلة.

٣ – ويولى اهتمام خاص هنا لإدماج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة وللقضايا المشتركة، مع ملاحظة ارتباط الأهداف المختلفة أحدها بالآخر. مثال ذلك أن إتاحة التعليم الابتدائي للجميع قد يتوقف على تحسين الطرق في الريف وزيادة دخل الأسرة فضلا عن التوسع في المدارس؛ وقد تتوقف المساواة بين الجنسين في التعليم على الحصول المريح على المياه الصالحة، وعدم تقييد وقت الفتاة لكي تنتظم في الدراسة؛ ومن شأن تحسين المرافق الصحية أن يسهم كثيرا في التقليل من وفيات الرضع والأطفال. ومن منظور أطول مدى، قد يكون للحفاظ على التنوع الحيوي دور أساسي في اكتشاف علاجات جديدة لأمراض مثل الملاريا والفيروس/الإيدز. وفي بعض الظروف، قد يكون هناك أيضا تنازع بين الأهداف والمقاصد المختلفة، عندما يحدث مثلا أن يؤدي الاستثمار في شبكات الطرق من أجل زيادة فرص توليد الدخل إلى تشديد الضغط لقطع الأشجار.

ثانيا – القضاء على الفقر والتنمية الشاملة اجتماعيا

٤ – القضاء على الفقر والجوع وحصول الجميع على الرعاية الصحية الأساسية والتعليم عوامل من صميم التنمية المستدامة، كما جاء في جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة

جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ. وقد أعادت خطة جوهانسبرغ تأكيد عدد من الأهداف والالتزامات ذات الصلة بالفقر الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[٥]، ومنها ما يلي: خفض نسبة الأشخاص من سكان العالم الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم، ونسبة الأشخاص الذين يعانون الجوع، ونسبة الأشخاص الذين لا يتاح لهم الحصول على المياه الصالحة للشرب (خطة جوهانسبرغ، الفقرة ٧ (أ)) ؛ وضمان حصول الأطفال في كل مكان، فتية وفتيات، على فرصة إتمام المرحلة التعليمية الأولى بكاملها، وفرصة متساوية في جميع مراحل التعليم (الفقرة ٧ (ز))؛ وإحداث تحسن كبير في حياة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون نسمة من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٠ (الفقرة ١١)؛ وتخفيض معدلات وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون الخامسة من العمر بنسبة الثلثين بحلول عام ٢٠١٥، وتخفيض معدلات الوفيات النفاسية بنسبة ثلاثة أرباع (الفقرة ٥٤ (و)). وبالإضافة إلى ذلك، تبنت القمة هدفا جديدا هو: خفض نسبة الأشخاص الذين لا تتاح لهم فرص الوصول إلى المرافق الصحية الأساسية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ (الفقرة ٢٥). ويجري تناول الأهداف المتعلقة بالمياه الصالحة للشرب وبالمرافق الصحية وبسكان الأحياء الفقيرة في التقارير التي تتناول مواضيع المياه، والمرافق الصحية، والمستوطنات البشرية، على التوالي.

ألف – خفض الفقر والجوع

٥ – يستشف من التقدم الجيد في بعض المناطق نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالفقر أن بالإمكان بلوغ هذه الأهداف على الصعيد العالمي. غير أنه من المرجح، إذا سارت الأمور بالوتيرة الحالية، أن تقصر مناطق أخرى عن ذلك كثيرا. وقد خلص الأمين العام إلى أن إنهاض الناس من وهدة الفقر بمعدل يكفي لتلبية هدف خفض الفقر بحلول عام ٢٠١٥ يلزمه إحداث زيادة مستدامة متسعة القاعدة بنسبة ٣ في المائة في متوسط الدخل الفردي (انظر A٥٨/٣٢٣/، الفقرة ٥١). ولكن التقدم الاقتصادي قد تعثر منذ صدور إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وبخاصة في البلدان النامية. فبعد أن زاد متوسط الدخل الفردي في البلدان النامية بنسبة ٢,٨ في المائة في السنة في عقد التسعينات انخفضت نسبة زيادته إلى ١,٧ في المائة في فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠٣.

٦ – وعلى الصعيد العالمي يعزى التقدم نحو هدف تخفيض الفقر إلى التقدم المحرز في الصين والهند بصفة أساسية، فيوجد في البلدين كليهما حوالي نصف سكان العالم الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم. وفي شرق آسيا والمحيط الهادئ، انخفضت نسبة الفقراء بدرجة كبيرة في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠، فبعد أن كانت ٢٩,٤ في المائة

أصبحت ١٤,٥ في المائة محققة بذلك هدف ٢٠١٥[٦]. وفي جنوب آسيا، انخفضت نسبة الفقر من ٤١,٥ في المائة إلى ٣١,٩ في المائة، ومن ثم تسير المنطقة على درب تلبية هدف ٢٠١٥. ومن ناحية أخرى، ففي أمريكا اللاتينية والكاريبي ظلت نسبة الفقر ثابتة عند حوالي ١١ في المائة؛ أما في أفريقيا، حيث يعيش في فقر حوالي نصف السكان، فقد ارتفعت نسبة الفقر.

٧ - وبالنسبة لهدف خفض نسبة الأشخاص الذين يعانون الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، تدل التقديرات الأخيرة على اختلاط الصورة. فقد تحقق تقدم كبير على مدى العقدين الماضيين إذ انخفض عدد الجياع في العالم النامي بحوالي ١٢٠ مليون إلى ٨٠٠ مليون نسمة تقريبا في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠١[٧]. إلا أن معظم هذا التقدم تحقق في الثمانينات أما في التسعينات فلم ينخفض عدد الأشخاص الذين يعانون سوء التغذية في البلدان النامية إلا بحوالي ١٩ مليون نسمة، بمتوسط ٢,١ مليون في السنة. ولبلوغ هدف ٢٠١٥، يلزم دفع خطى التقدم ليصبح العدد ٢٦ مليون نسمة في السنة، أي بما يزيد عن المعدل الحالي ١٢ مرة[٨]. ويسير شرق وجنوب شرق آسيا على درب تلبية الهدف، كما تحقق بعض التقدم في أمريكا اللاتينية والكاريبي منذ ١٩٩٠. أما في أفريقيا جنوب الصحراء وفي غرب آسيا فقد زاد الجوع خلال العقد الماضي[٨].

٨ - وتسود صورة الفقر في البلدان النامية منذ ١٩٨٠ اتجاهات متعارضة: فبحساب الصين انخفض الفقر بشكل حاد في الثمانينات وازداد انخفاضا في التسعينات. فإذا استثنينا الصين لاحظنا حدوث زيادة طفيفة في الجوع في الثمانينات وزيادة حادة في التسعينات[٩]. وتقدّم الهند في خفض الجوع في النصف الأول من التسعينات تراجع إلى حد كبير في النصف الثاني من العقد، ما يعكس جزئيا آثار الجفاف المستمر وآثار الفيضانات في بعض الولايات الشمالية[١٠]. ومؤخرا جدا حدث تحسن كبير في حالة الغذاء. وفي جانب كبير من أفريقيا، ازدادت حالة الجوع سوءا خلال العقد؛ وفي الفترة ١٩٩٩-٢٠٠١ بلغت نسبة السكان الذين يعانون سوء التغذية حوالي ٤٠ في المائة في شرق أفريقيا وجنوبها وحوالي ٦٠ في المائة في أفريقيا الوسطي، وهي أعلى بكثير من أعلى نسبة في العالم. وثمة ٢٦ بلدا زاد فيها عدد الجياع في عقد التسعينات، يضاف إليها ١٧ بلدا (بما فيها بلدان كبيرة كالهند وإندونيسيا ونيجيريا وباكستان) شهد فيها معدل الجوع اتجاها تنازليا في أوائل التسعينات لكنه عاد بعدئذ إلى التصاعد. وبمقارنة البلدان التي تناقص فيها الجوع خلال العقد بالبلدان التي اشتد فيها الجوع بشكل مستمر[١٠]، يلاحظ أن الأولى شهدت تسارعا كبيرا في متوسط إجمالي الدخل القومي للفرد الواحد وفي نمو الناتج الزراعي، وتباطؤا في النمو السكاني، ونسبا أقل من الإصابة بعدوى فيروس نقص المناعة البشرية، وحالات طوارئ غذائية أقل.

٩ - ويسهم في استمرار نقص الأمن الغذائي عدد من العوامل الطبيعية والاجتماعية والبيئية. فحوالي ١,٨ بليون نسمة، كثيرون منهم فقراء، يعيشون على أراض تربتها سيئة تعاني من انخفاض المطر وعدم انتظامه ومن شدة المنحدرات وقصر مواسم الزرع و/أو سوء البنى التحتية والإمداد بالخدمات (مثال ذلك الطرق، والري، والأسواق، والبحث والإرشاد، والائتمان وما إلى ذلك)[١١]. ومن العقبات الرئيسية الأخرى التي تعترض طريق الأمن الغذائي عدم ملاءمة ترتيبات حيازة الأراضي. فضمان الحصول على الأراضي أمر في غاية الأهمية لزيادة الأمن الغذائي للجماعات الضعيفة، بمن فيها سكان الغابات، والرعاة، والشعوب الأصلية، والنساء. وإتاحة مزيد من فرص الحصول على الأراضي على نحو أكثر إنصافا وموثوقية للفقراء والمعدمين عادة ما يتطلب تغييرات في السياسات والتشريعات الوطنية وأيضا في المؤسسات المحلية[٨].

١٠ - ويضاعف من شدة التحدي الماثل في الوفاء بهدف الأمن الغذائي، أحد الأهداف الإنمائية للألفية، العديد من الاتجاهات المعاكسة: انخفاض استثمارات البحث الزراعي؛ وزيادة ندرة المياه في بعض أنحاء العالم بسبب النمو السكاني (ترد مناقشة ذلك في التقرير المصاحب عن المياه)؛ وتغير المناخ، وهو ما يتوقع أن يؤدي إلى اشتداد حدة الطقس في كثير من البلدان الاستوائية؛ ووباء الفيروس/الإيدز[١٢]. وبالقياس إلى إحدى مجموعات إسقاطات خط الأساس، قد يستغرق الأمر حتى عام ٢٠٥٠ تقريبا لخفض نسبة الأطفال الذين يعانون سوء التغذية في العالم إلى النصف من نسبة ٣١ في المائة عام ١٩٩٧ (أكثر من ثلاثة عقود تأخر في تحقيق الهدف الإنمائي للألفية)[١٢]. ومقابل كل تحد مذكور توجد فرصة لتعجيل التقدم نحو القضاء على الجوع، ولكن تحين هذه الفرص لا يتطلب وحسب إرادة سياسية قوية بل والالتزام بتخصيص موارد كبيرة.

باء - الصحة والتنمية المستدامة

١١ - صحة السكان هدف رئيسي من أهداف التنمية البشرية. والصحة الجيدة تعتبر أيضا أكثر فأكثر أحد العوامل الهامة المؤثرة في إنتاجية الفرد. وتشدد خطة تنفيذ جوهانسبرغ، في الفقرتين ٥٣ و ٥٤، على الحاجة إلى التصدي لأسباب سوء الصحة، بما في ذلك الأسباب البيئية، فضلا عن تعزيز قدرة نظم الرعاية الصحية على تقديم خدمات فعالة بأسعار مناسبة. ومن بين الأخطار الصحية الشديدة التي تواجه سكان البلدان النامية، يسهم خطران إسهاما كبيرا في زيادة الأعباء المرضية والوفيات: اضطرابات الجهاز التنفسي (ومن ضمنها العدوى) والفيروس/الإيدز. فالخطر الأول يؤدي إلى نسبة وفيات عالمية قدرها ٣,٢ في المائة والثاني يؤدي إلى نسبة قدرها ٤,٩ في المائة[١٣]. وفي أفريقيا تشتد كثيرا جائحة الاعتلال والوفيات

المرتبطة بالفيروس/الإيدز؛ ولهذا السبب ونظرا لورود هدف محدد في خطة تنفيذ جوهانسبرغ يقضي بقياس مدى التقدم في مكافحة الفيروس/الإيدز، يركز جزء كبير من هذا الفرع على هذا الوباء. ولكن يجري أولا استعراض التقدم نحو بلوغ أهداف وفيات الرضع والأطفال، والوفيات النفاسية (خفض بنسبة الثلثين للأولى وثلاثة أرباع للثانية بحلول عام ٢٠١٥ من معدلات عام ٢٠٠٠).

١٢ - وقد انخفضت معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة بحوالي ١٢ في المائة خلال العقد الماضي، مع فوارق إقليمية كبيرة[١٤]. ومع ذلك، فما من منطقة، عدا ربما أمريكا اللاتينية، تسير الآن على درب الوصول إلى هدف وفيات الأطفال دون الخامسة بحلول ٢٠١٥ (خطة جوهانسبرغ، الفقرة ٥٤ (و)). وفي أفريقيا جنوب الصحراء، بلغ معدل وفيات دون الخامسة في ٢٠٠٢ ما يناهز ضعف المتوسط للبلدان النامية[١٥]. فهناك تقريبا طفل من بين كل ستة أطفال في أفريقيا لا يبلغ سن الخامسة، وتقع في أفريقيا جنوب الصحراء ٢٤ بلدا من مجموع ٢٥ بلدا توجد بها أعلى نسب وفيات دون الخامسة. ورغم انخفاض وفيات أمراض الإسهال انخفاضا كبيرا في العقد الماضي، بفضل يعود بدرجة كبيرة إلى العلاج بالإماهة الفموية، فلا تزال توجد ١,٨ مليون حالة وفاة في السنة، وتؤدي أمراض الأطفال الأخرى - وفي مقدمتها الحصبة - إلى وفاة ١,٤ مليون آخرين. وكانت القلاقل الأهلية والفيروس/الإيدز، ولا تزال، عقبات شديدة الصعوبة تحول دون خفض وفيات الأطفال.

١٣ - وعلى الصعيد العالمي، لم يتحقق تقدم يذكر في خفض نسب الوفيات النفاسية خلال العقدين الماضيين (خطة جوهانسبرغ، الفقرة ٥٤ (و)). وتتوفى أكثر من نصف مليون امرأة كل سنة أثناء الحمل أو الولادة، بنسبة ٤٠٠ وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة حية. ومع ذلك تختلف النسب بين المناطق اختلافا كبيرا، بحسب اختلاف عوامل مثل معدلات الخصوبة، وإمكانيات الاستعانة بأخصائيين صحيين مدربين، وتوفر الرعاية في الحالات الطارئة. وبينما تبلغ نسبة الوفيات بين النساء أثناء الحمل أو الولادة في أفريقيا امرأة من كل ٢٠ تبلغ النسبة في أوروبا امرأة من كل ٤٠٠ ٢ (انظر الجدول ١)[١٦].

الجدول ١

مؤشرات الوفيات النفاسية (٢٠٠٠)

	مؤشرات الوفيات النفاسية لكل ١٠٠ ألف من المواليد الأحياء	العدد المطلق	الأخطار على مدى العمر (١ لكل:)
عالميا	٤٠٠	٥٢٩ ٠٠٠	٧٤
المناطق المتقدّمة النمو	٢٠	٢ ٥٠٠	٢ ٨٠٠
أوروبا	٢٤	١ ٧٠٠	٢ ٤٠٠
المناطق النامية	٤٤٠	٥٢٧ ٠٠٠	٦١
أفريقيا	٨٣٠	٢٥١ ٠٠٠	٢٠
شمال أفريقيا	١٣٠	٤ ٦٠٠	٢١٠
أفريقيا جنوب الصحراء	٩٢٠	٢٤٧ ٠٠٠	١٦
آسيا	٣٣٠	٢٥٣ ٠٠٠	٩٤
شرق آسيا	٥٥	١١ ٠٠٠	٨٤٠
جنوب وسط آسيا	٥٢٠	٢٠٧ ٠٠٠	٤٦
جنوب شرق آسيا	٢١٠	٢٥ ٠٠٠	١٤٠
غرب آسيا	١٩٠	٩ ٨٠٠	١٢٠
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٩٠	٢٢ ٠٠٠	١٦٠
أوقيانوسيا[أ]	٢٤٠	٥٣٠	٨٣

(أ) حذفت اليابان وأستراليا ونيوزيلندا من هنا وأُدرِجت مع كندا وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ضمن المناطق المتقدّمة النمو.

المصدر: منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، الوفيات النفاسية عام ٢٠٠٠.

١٤ - زاد عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بحوالي مليونين عام ٢٠٠٣ فصار المجموع ٤٠ مليون شخص، نتيجة حدوث ٥ ملايين إصابة جديدة و ٣ ملايين حالة وفاة لأسباب متصلة بالإيدز[١٧]. وقد جاء ما يلي في منشور ''آخر تطورات وباء الإيدز'' الصادر عام ٢٠٠٣: ''عالميا، يشهد التصدي لمرض الإيدز انتقالا إلى مرحلة جديدة. فقد تعزّز الالتزام السياسي، واكتسب حشد القاعدة الشعبية حيوية أكبر، وارتفع مستوى التمويل، وتسارعت وتيرة البرامج العلاجية، وجرى توسيع نطاق جهود الوقاية. ... إنّما، مقارنة بتفشي الوباء عالميا، تبقى استجابة العالم الحالية للفيروس/الإيدز من حيث سرعتها ونطاقها أقل كثيرا من المطلوب''[١٧]. ويستبعد بلوغ الهدف الذي يتمثّل في الحدّ من هيمنة الفيروس بنسبة ٢٥ في المائة في أشد البلدان تضررا مع

حلول العام ٢٠٠٥ (خطة جوهانسبرغ، الفقرة ٥٥). وتتمثل أبرز الحواجز التي تعيق الجهود الرامية إلى بلوغ الهدف في الوصم والتمييز. وقد أظهرت بضعة بلدان، بما فيها أوغندا، وتايلند، والسنغال، وكمبوديا، أن تضافر الجهود يمكن أن يحد من انتشار الفيروس/الإيدز.

١٥ - ويوجد في أفريقيا جنوب الصحراء ثلثا الإصابات بالفيروس/الإيدز، وحوالى ثلثي الإصابات الجديدة عام ٢٠٠٣ بالفيروس. بيد أن أعلى معدلات الزيادة في الإصابات الجديدة سجِّلت في شرق أوروبا ووسط آسيا وشرقها[١٧]. وقد انخفض معدل العمر المتوقع بأكثر من ١٠ سنوات في أشد البلدان تضررا منذ بداية الوباء[١٨].

١٦ - وعلى الصعيد العالمي، لا يحصل على العلاج المضاد للفيروسات الرجعية (العلاج المضاد) سوى ٧ في المائة ممن يحتاجون إليه؛ وفي أفريقيا جنوب الصحراء لا تناهز هذه النسبة سوى ٢ في المائة (انظر الإطار ١ بشأن المبادرات الجديدة). وإن قرار الاتفاق بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة، الصادر في آب/أغسطس ٢٠٠٣، أصبح الآن يجيز للبلدان النامية استيراد العقاقير العامة التي لا تحمل اسما تجاريا إن كانت لا تملك القدرة على إنتاجها (خطة جوهانسبرغ، الفقرة ١٠٠). وسوف يخفّض هذا الاتفاق تكاليف العلاج المضاد بشكل جذري، إنما قد تبقى تكاليف الأدوية فوق طاقة الكثير من أفقر البلدان. كذلك، يجب ان يترافق التحسن في إتاحة عقاقير العلاج المضاد مع إدخال التحسينات على نظم الرعاية الصحية التي تفتقر في بلدان عديدة إلى أطباء وممرضات متمرّسين، إضافة إلى الهيكل الأساسي، لكي تفي بالطلب المتزايد بسبب الفيروس/الإيدز[١٩]. كذلك، ثمة حاجة عاجلة إلى تدابير الوقاية من الفيروس/الإيدز. وفي الوقت الحالي، بمقدور أقل من شخص واحد من كل أربعة أشخاص معرّضين لالتقاط العدوى، الحصول على المعلومات الأساسية المتعلقة بالفيروس/الإيدز (انظر A٥٨/١٨٤/، الفقرة ٨). وتواجه جهود الوقاية مشكلة التعاطي مع جمهور أكبر مع انتقال الوباء من الفئات المعرّضة للخطر إلى السكان عموما.

١٧ - وإن غالبية المصابين بالفيروس/الإيدز هم في قمة قدرتهم على الإنتاج، وتظهر الآثار الناجمة عن الفيروس/الإيدز أول ما تظهر على مستوى الأسرة المعيشية حيث الخسارة في الإيرادات وتكاليف العلاج وغيرها من التكاليف تدفع بعائلات كثيرة نحو هوّة الفقر[٢٠]. وتؤدي خسارة اليد العاملة المنتجة، وانخفاض الاستهلاك الناجم عن هبوط دخل الأسرة، وتوجيه الموارد المالية النادرة نحو رعاية المرضى إلى إعاقة النمو الاقتصادي[٢٠]. وتعاني النظم التربوية من فقد الأساتذة المتمرسّين وذوي الخبرات ومن تسرب التلاميذ من المدارس[٢١]. ويتأثر بشكل خاص ١٣ مليون طفل هُم دون الخامسة عشرة من العمر، يعيش ١١ مليونا منهم في أفريقيا جنوب الصحراء، وقد فقدوا أحد والديهم أو الاثنين معا بسبب

الفيروس/الإيدز. لذا فإنّ الفيروس/الإيدز يقوّض الجهود المرتبطة بالتزامات التعليم، والحدّ من الفقر، والتنمية الاقتصادية.

الإطار ١: المبادرات الجديدة في معالجة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

مؤخرا، تصدّر النقاش علاج الفيروس/الإيدز والحصول على العلاج المضاد في البلدان الفقيرة، الأمر الذي اعتبر على مدى فترة طويلة فوق متناول تلك البلدان. وتمّ إحراز تقدّم كبير على مستوى توفير العلاج بتكلفة ميسورة. ففي حين كان ثمن العلاج المضاد في مطلع العام ٢٠٠٠ يتراوح ما بين ١٠ ٠٠٠ و ١٢ ٠٠٠ دولار للشخص الواحد، انخفض إلى ما بين ٥٠٠ و ٨٠٠ دولار في أواخر العام ٢٠٠٠ وإلى ٦٧٥ دولارا بالنسبة إلى الأدوية ذات الأسماء التجارية و ٣٠٠ دولار بالنسبة إلى الأدوية العامة التي لا تحمل اسما تجاريا في أيار/مايو ٢٠٠٣. وقد توصلت مؤخرا مؤسسة كلينتون إلى اتفاق مع شركات هندية وجنوب أفريقية يقضي بتوفير العلاج المضاد بمعدل ٣٧ سنتا في اليوم للشخص الواحد (أو ١٣٥ دولارا في السنة). وفي حين ما زالت تكاليف العلاج مرتفعة نسبيا بالقياس إلى الدخل الفردي في كثير من البلدان الفقيرة، يمكن أن تشهد هذه التكاليف مزيدا من الانخفاض بحيث تخفف من ضخامة الحاجز الذي يعترض طريق العلاج ويعيق التركيز على العقبات الأخرى، لا سيّما منها ضعف القطاعات الصحية الوطنية والافتقار إلى أطباء وممرضات متمرّسين.

وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أطلقت منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) خطة لتوفير العلاج المضاد لثلاثة ملايين شخص في البلدان النامية والبلدان التي تمرّ اقتصاداتها بمرحلة انتقالية مع حلول العام ٢٠٠٥. وسوف يستلزم تطبيق الاستراتيجية، التي تشمل توفير أدوات مبسّطة وموحّدة لتقديم العلاج المضاد، وتوفير خدمة جديدة تضمن الحصول على العقاقير وأدوات التشخيص الجيّدة بأفضل الأسعار، وتدريب آلاف العاملين الصحيين على مستوى المجتمع المحلي، تمويلا يناهز ٥,٥ بلايين دولار على مدى السنتين المقبلتين.

المصادر: صحيفة وقائع بشأن الحصول على علاج الفيروس ورعاية المصابين به، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ ''الهند تخطّط لعلاج الإيدز بالمجان والأمر يتوقف على التوصل إلى اتفاق بشأن السعر مع صانعي العقاقير''، نيويورك تايمز، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣؛ ونشرة صحفية صادرة عن منظمة الصحة العالمية، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

١٨ - ولقد شهدت مكافحة الفيروس/الإيدز خلال السنوات الأخيرة تطورا كبيرا على مستوى الدعمين السياسي والمالي، وأصبح لدى البلدان الأشد تضررا، كلها تقريبا، خطط استراتيجية متعددة القطاعات بشأن الفيروس/الإيدز (خطة جوهانسبرغ، الفقرة ٥٥ (أ)). وسوف ينفق على برامج الإيدز حوالى ٤,٧ بلايين دولار من مصادر محلية ودولية في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط عام ٢٠٠٣، أي بارتفاع بنسبة ٢٠ في المائة مقارنة بالعام ٢٠٠٢ وبزيادة قدرها ٥٠٠ في المائة عن عام ١٩٩٦[٢٢]. فلقد ارتفعت المساعدة الدولية لمكافحة الفيروس/الإيدز بأكثر من ثمانية أضعاف، من ٢٩٧ مليون دولار عام ١٩٩٦ إلى ٢,٥ بليون دولار عام ٢٠٠٣. وسوف تؤدي الزيادات التي أعلنت عنها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في تمويل مكافحة الفيروس/الإيدز إلى ارتفاع سنوي إضافي في الإنفاق يبلغ ١,٢ بليون دولار مع حلول العام ٢٠٠٥. بيد أنّ المبلغ يبقى أقل كثيرا من المبلغ السنوي الذي يساوي ١٠,٥ بلايين دولار الضروري لمكافحة الوباء مكافحة فعالة في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط[٢٣]. وما زال الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا يحتاج إلى ٣ بلايين دولار للعام ٢٠٠٤ و ٤,٥ بلايين دولار للعام ٢٠٠٥[٢٤].

جيم - التعليم من أجل التنمية المستدامة

١٩ - اعتبر توسيع نطاق التعليم في جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ جوهانسبرغ عنصرا ضروريا لتحقيق التنمية المستدامة. وتشير البيانات الحالية إلى احتمال ألاّ يصيب حوالي نصف مجموع البلدان، تشمل أكثر من ٦٠ في المائة من سكان العالم، هدفا واحدا على الأقل من الأهداف الثلاثة للتعليم، وهي صافي القيد بالتعليم الابتدائي الشامل، وتحسين الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الراشدين، والتكافؤ بين الجنسين في التعليم[٢٥]. وتتركز البلدان المعرّضة للخطر في جنوب وغرب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء وشمال أفريقيا.

٢٠ - وفي التسعينات، حققت جميع المناطق نسبا مرتفعة أو متزايدة في الالتحاق بالتعليم الابتدائي، مع أنّ النسب ما زالت منخفضة في أفريقيا جنوب الصحراء حيث انخفضت عام ٢٠٠١ نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي إلى ما دون ٦٠ في المائة ممن هم في سن الدراسة. وقد ارتفع مجموع الالتحاق بمرحلة التعليم الابتدائي في البلدان النامية من ٨٠ في المائة في ١٩٩٠-١٩٩١ إلى ٨٢ في المائة في ٢٠٠٠-٢٠٠١. بيد أنّ معظم البلدان التي لم تبلغ بعد هدف التعليم الابتدائي الشامل، لن تتمكن من بلوغه مع حلول العام ٢٠١٥[٢٦] (خطة جوهانسبرغ، الفقرة ١١٦ (أ)). وبما أنّ تكلفة الفرص البديلة هي العائق الأكبر الذي يحول

دون زيادة القيد بالمدرسة في العائلات الفقيرة، فإنّ خفض الفقر يكون ضروريا لتحقيق هذه الغاية[٢٧].

٢١ - وفي التسعينات، تحسّن التكافؤ بين الجنسين في التعليم (خطة جوهانسبرغ، الفقرة ١٢٠ (أ)) مع ارتفاع النسبة العالمية لالتحاق البنات إلى الصبيان بمرحلة التعليم الابتدائي من ٠,٨٩ عام ١٩٩٠ إلى ٠,٩٣ عام ٢٠٠٠. وأفضل حالات التحسن شهدتها الدول العربية التي سجّلت ارتفاعا من ٠,٨٠ إلى ٠,٨٩، وجنوب وغرب آسيا حيث ارتفعت من ٠,٧٦ إلى ٠,٨٤[٢٨]. بيد أنّ الاحتمال كبير بألا يتمكن ٥٠ بلدا على الأقل من تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي لا في العام ٢٠٠٥ ولا في العام ٢٠١٥[٢٦]. وفي مرحلة التعليم الثانوي، تحسّن التكافؤ بين الجنسين في جميع المناطق النامية خلال التسعينات، غير أنّ البلدان التي تعاني تفاوتا كبيرا في المرحلة الابتدائية تواجه تفاوتا أكبر منه في المرحلة الثانوية[٢٩]. ومع ذلك، شهدت الدول العربية وغرب آسيا أيضا تحسنات هائلة على مستوى التحاق الإناث بمرحلة التعليم الثانوي.

٢٢ - وفي القرار ٥٧/٢٥٤، أعلنت الجمعية العامة عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة الذي يبدأ عام ٢٠٠٥ (الخطة، الفقرة ١٢٤ (د)). وفي آب/أغسطس ٢٠٠٣، قدّمت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) إطار عمل لتنفيذ العقد دوليا مع أربعة مجالات تركيز رئيسية هي: تعزيز التعليم الأساسي وتحسينه؛ وتعميم مفهوم التنمية المستدامة في البرامج التعليمية القائمة؛ وتطوير إدراك الجمهور ووعيه لمسألة الاستدامة؛ وتدريب القوى العاملة لكي تؤدي عملها بشكل مستدام[٣٠]. ويشكل إطار العمل قاعدة العملية التشاورية لتطوير خطة التنفيذ التي سوف تعرضها اليونسكو على الجمعية العامة عام ٢٠٠٤.

ثالثا - حماية قاعدة الموارد الطبيعية وإدارتها

٢٣ - كما جاء أعلاه، يعالج الأمين العام بالتفصيل في تقرير آخر (E/CN.١٧/٢٠٠٤/٤). إدارة المياه العذبة، في حين يتناول هذا التقرير المحيطات ومصائد الأسماك. وتبقى الزراعة قطاعا اقتصاديا مهيمنا في كثير من أنحاء العالم النامي، من حيث حجم التشغيل إن لم يكن من حيث الناتج، ويعتبر نموّه جوهريا لخفض الفقر وتخفيف وطأة الجوع. ويبقى شبح الفقر مخيّما على المناطق الريفية. ويعالج هذا التقرير في أجزاء أخرى منه المسائل المتعلقة بالزراعة، لا سيّما الأجزاء أعلاه التي تتناول الجوع والأمن الغذائي والجزء أدناه الذي يتطرّق إلى شق التجارة، وأيضا في التقارير المرافقة، لا سيّما منها التقرير المتعلق بإدارة المياه العذبة (E/CN.١٧/٢٠٠٤/٤)، الذي ينظر في مسألة الري.

ألف – المحيطات

٢٤ – في إطار الجهود الرامية إلى الحد من التلوث البحري، الذي ينجم بنسبة ٨٠ في المائة عن الأنشطة البرية، ركّز برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية (برنامج العمل العالمي) على خطة العمل الاستراتيجية المتعلقة بالمياه المستعملة بالبلديات (برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المجلس التعاوني لإمدادات المياه والصرف الصحي/منظمة الصحة العالمية/برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية – موئل الأمم المتحدة)؛ ومنع التغيير المادي وتدمير الموائل؛ وبرامج العمل الوطنية لتطبيق برنامج العمل العالمي (خطة جوهانسبرغ، الفقرة ٣٣). ومنذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، أُحرز تقدّم كبير على مستوى وضع برامج العمل الوطنية، وتم ذلك في حالات كثيرة بمساعدة دولية. وبغية تسهيل وضع هذه البرامج، نشر برنامج العمل العالمي كتيّبا حمل عنوان ”وضع برامج العمل الوطنية وتطبيقها“[٣١]، وسوف يجري تقييم التقدم المحرز أثناء انعقاد المؤتمر الدولي المعني بمصادر المياه من أعالي القمم حتى المحيطات في أيار/مايو ٢٠٠٤[٣٢] كجزء من مبادرة الشراكة من أعالي القمم إلى المحيطات التي أطلقها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

٢٥ – ومع الزيادة السريعة التي تشهدها التجارة الدولية البحرية والسفن الأكبر والأسرع، أصبح إدخال الأنواع الغازية الغريبة إلى بيئات جديدة من خلال تصريف مياه الصابورة أكبر الأخطار الناجمة عن أنشطة الشحن التي تهدد البيئة البحرية، وتهدد موارد رزق صيادي الأسماك وتضرّ بالمجتمعات الضعيفة التي تكسب عيشها من صيد الأسماك[٣٣]. وسوف يعقد في شباط/فبراير ٢٠٠٤ مؤتمر دبلوماسي برعاية المنظمة البحرية الدولية ويتوقع أن يشهد اعتماد الاتفاقية الدولية المتعلقة بمراقبة وتصريف مياه الصابورة ورواسب السفن (خطة جوهانسبرغ، الفقرة ٣٤ (ب)).

٢٦ – وتشكل المناطق البحرية والساحلية المحمية أداة هامة من أدوات مكافحة التدهور البحري. وقد أظهرت الدراسات أنّ هذه المناطق تفيد طائفة من الأنواع التي تعيش في موائل مختلفة، فيما تدرُّ فوائد اقتصادية باستعادة الأرصدة السمكية المستنزفة إلى سابق عهدها (خطة جوهانسبرغ، الفقرة ٣٢ (د)). وسوف ينظر مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، في اجتماعه السابع في شباط/فبراير ٢٠٠٤، في إنشاء مناطق بحرية وساحلية محمية جديدة وتحسين فعالية ما يوجد منها (انظر A٥٨/١٩١/، الفقرة ٢٨). وقد أيّد المؤتمر العالمي للحدائق أثناء اجتماعه في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ هدف إنشاء ما لا يقل عن خمس مناطق بحرية وساحلية محمية هامة بيئيا في أعالي البحار مع حلول العام ٢٠٠٨[٣٤]. بيد أنّ إنفاذ مركز أعالي البحار بوصفها مواقع محمية قد يطرح تحديا.

٢٧ - وتناولت الجمعية العامة في قرارها ٢٤٠/٥٨، المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، موضوع الاستخدام المستدام للمحيطات ودعت إلى القيام بحلول عام ٢٠٠٤ بإنشاء عملية منتظمة برعاية الأمم المتحدة للإبلاغ العالمي ولتقييم حالة البيئة البحرية (خطة جوهانسبرغ، الفقرة ٣٦ (ب)). ويجري العمل أيضا لتعزيز آلية الأمم المتحدة للتنسيق بين الوكالات (خطة جوهانسبرغ، الفقرة ٣٠ (ج)) من خلال مجلس الرؤساء التنفيذيين للتنسيق بمنظومة الأمم المتحدة.

باء - مصائد الأسماك

٢٨ - لم يكن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ جوهانسبرغ في مجال مصائد الأسماك كافيا لعكس اتجاه استنفاد أرصدة مصائد الأسماك في المحيطات. وعلى الصعيد العالمي، فإن أكثر من ٧٥ في المائة من الأرصدة السمكية إما أنه يتعرض للصيد المفرط، أو يساء استغلاله إلى أقصى حدوده البيولوجية، أو أنه بدأ يستعيد عافيته بعد الاستنفاد[٣٥]. ونظرا لأن ما يزيد عن ٩٠ في المائة من الأرصدة السمكية العالمية تخضع للولاية الوطنية، فإن التنفيذ الوطني للاتفاقات الدولية[٣٦] المتعلقة بمصائد الأسماك يعد هو الأساس لاستعادة الأرصد السمكية إلى المستويات التي كانت عليها والتي يمكن أن تنتج أقصى قدر من الغلال المستدام بحلول عام ٢٠١٥ (خطة جوهانسبرغ، (الفقرة ٣١)). ومنذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، صدقت ٢٠ بلدا إضافيا وكذلك المفوضية الأوروبية على اتفاق الأمم المتحدة لتنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ذات الصلة بحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، الأمر الذي رفع العدد الكلي لأطراف الاتفاق إلى ٥١ طرفا، وأقرت الجمعية العامة في قرارها ١٤/٥٨ اختصاصات لإنشاء صندوق للمساعدة يكون هدفه تيسير تنفيذ البلدان النامية للاتفاق. وقد أحرز أيضا بعض التقدم نحو الإدارة المستدامة للبيئة البحرية ببدء سريان اتفاق الامتثال الذي وضعته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) في نيسان/أبريل ٢٠٠٣. بيد أن تسع دول فقط من بين ٣٦ دولة صدقت على اتفاق الأرصدة السمكية أو انضمت إليه هي التي قبلت أيضا اتفاق الأمتثال[٣٧].

٢٩ - ولا يمكن أن تكون استراتيجيات الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك فعالة إلا إذا عولجت أيضا مشكلة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. وثمة عدد قليل من البلدان النامية، ربما، وعدد محدود فقط من البلدان المتقدمة النمو، يتوقع لها أن تفي بالموعد النهائي لتنفيذ خطة العمل الدولية لمنع وردع والقضاء على صيد الأسماك غير

المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم (خطة العمل الدولية) في عام ٢٠٠٤ (خطة جوهانسبرغ، الفقرة ٣١ (د))[٣٧]. وهناك بلدان اثنان فحسب أبلغا عن وضع برامج عمل وطنية تتعلق بهذا النوع من الصيد، بينما اعتمدت المفوضية الأوروبية كجزء من سياستها العامة لمصائد الأسماك، سياسة تتعلق بصيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم تساند وضع برامج عمل وطنية[٣٧]. وهناك جهود جارية لمساعدة البلدان النامية على وضع برامج عمل وطنية تتعلق بهذا النوع من الصيد. وتتمثل العقبات التي تعترض تنفيذ مدونة قواعد السلوك لصيد الأسماك المتسم بالمسؤولية وبرامج العمل الدولية ذات الصلة في الافتقار إلى الإرادة السياسية وعدم قدرة بعض دول العلم أو عدم استعدادها لممارسة الرقابة الكاملة والفعالة على سفن الصيد التابعة لها بموجب القانون الدولي[٣٨].

٣٠ - وقد أحرز تقدم تجاه الهدف الرامي إلى تنفيذ خطة العمل الدولية بشأن تنظيم قدرات الصيد بحلول عام ٢٠٠٥ (خطة جوهانسبرغ، الفقرة ٣١). ومنذ عام ١٩٩١، أخذت مجموعة سفن الصيد الكبيرة في التناقص بل إن هناك انخفاضا أشد في معدل بناء هذه السفن[٣٩]. إلا أن عدد السفن الساحلية الأصغر حجما التي تعمل في المناطق الاقتصادية الخالصة أو بالقرب منها ما برحت في ازدياد. ومن بين العقبات التي تعترض تطوير إدارة قدرات الصيد الإعانات التي تقدم إلى مصائد الأسماك والافتقار إلى الحوافز اللازمة لتخريد السفن. وبانهيار المفاوضات التجارية في كانكون، توقفت المفاوضات الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية بشأن إصلاح نظام الإعانات لمصائد الأسماك. إلا أن الخبراء في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وافقوا على منهجية لتحديد حجم الإعانات وآثارها على التجارة، وسوف تستمر المناقشات المتعلقة بالإعانات[٤٠].

٣١ - ومن المتوقع أن يتزايد الطلب على الأسماك بمقدار الثلث بحلول عام ٢٠٢٠، بسبب تزايد الطلب في البلدان النامية أساسا. وبوصول المصيد من الأسماك إلى الحد المستدام للصيد أو بما يتجاوزه في شتى المناطق، فإن معظم الزيادة المطلوبة في الإنتاج يتعين أن يتأتى من المزارع السمكية أو من الزراعة المائية[٤١]. بيد أن نشاط الزراعة المائة في الوقت الحالي لا يعمل بطريقة مستدامة، وخاصة لأن المزارع السمكية تتطلب أربعة أمثال المصيد من الأسماك كغذاء للأسماك المستزرعة، ولأن التوسع في الزراعة المائية كثيرا ما يؤدي إلى تدهور المناطق البحرية والساحلية الهشة. وتبذل الجهود لوضع مبادئ توجيهية للإدارة المسؤولة للمزارع السمكية، ولوضع معايير دولية لسلامة المنتجات السمكية، لإعداد مجموعة وحيدة من معايير الوسم على أساس علمي، وذلك لدعم تنمية الزراعة المائية على نحو مستدام (خطة جوهانسبرغ، الفقرة ٣٢ (ح)).

جيم - الغلاف الجوي والمناخ

٣٢ - حتى شباط/فبراير ٢٠٠٤، صدق ١٢٠ بلدا على بروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي أرجع المسؤولية عن ٤٤,٢ في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون عام ١٩٩٠ إلى البلدان الصناعية (البلدان المدرجة في المرفق الأول). ويبدأ سريان البروتوكول بعد أن يصدق عليه ٥٥ بلدا تعزى إليهم نسبة ٥٥ في المائة من انبعاثات البلدان الصناعية، مما يتطلب تصديق الولايات المتحدة أو الاتحاد الروسي. والتحدي الذي تواجهه البلدان المدرجة في المرفق الأول التي صدقت على البروتوكول هو موقفها من تنفيذ أحكامه: فهل ستنفذها قبل دخوله حيز النفاذ أو رغم عدم دخوله حيز النفاذ وكيف تفعل ذلك. وتضع بعض البلدان حاليا - وكذلك الاتحاد الأوروبي - تشريعات وأنظمة وآليات، من قبيل خطط الاتجار المتعلقة بالانبعاثات، بغية خفض انبعاثات غازات الدفيئة وفقا لأحكام البروتوكول.

٣٣ - وقد انخفضت انبعاثات غازات الدفيئة بصفة عامة في البلدان الصناعية - بنسبة ٦,٦ في المائة بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠١[٤٢]. وانخفضت الانبعاثات الكلية للبلدان التي تمر اقتصاداها بمرحلة انتقالية بنسبة ٤٠ في المائة، بينما زادت الانبعاثات الكلية للبلدان الصناعية الأخرى بنسبة ٧,٥ في المائة. ومن المتوقع أن تزيد انبعاثات غازات الدفيئة لجميع البلدان الصناعية على امتداد الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠ بنسبة تزيد عن مستويات عام ١٩٩٠ بمقدار ١٠ في المائة تقريبا وفقا لسياسة بقاء الحال على ما هو عليه، ويعزى ذلك جزئيا إلى الانتعاش الاقتصادي في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٣٤ - وقد عقد المؤتمر التاسع للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وبينما لم يحرز أي تقدم نحو تقليل الغموض المحيط بسريان بروتوكول كيوتو، كان الاتفاق على طرائق ونطاق إدراج مشاريع إدارة الغابات المستندة إلى امتصاص الكربون على نطاق واسع في نطاق آلية التنمية النظيفة أثناء فترة الالتزام الأولي (٢٠٠٨-٢٠١٢) بمثابة تقدم كبير.

٣٥ - وقد أحرز تقدم أيضا في المؤتمر التاسع بشأن وضع طرائق لتمويل عملية التكيف مع تغير المناخ في البلدان النامية. وعلى وجه التحديد، فقد توصلت الهيئة الفرعية للتنفيذ إلى اتفاق بشأن المخطط الأساسي للصندوق الخاص بتغير المناخ وعلى مقاصد الصندوق[٤٣]، الذي يستهدف دعم تنفيذ الأنشطة الرامية إلى مساعدة البلدان النامية على التصدي للآثار المعاكسة لتغير المناخ والتأقلم معها، وتحسين رصد الأمراض وأنظمة الإنذار المبكر، والاضطلاع ببناء القدرات. ويهدف الصندوق إلى أن يكون محفزا لزيادة الموارد من المصادر

الثنائية والمتعددة الأطراف، على أن تكون الأنشطة الممولة منبثقة عن البلدان، ومجدية من حيث التكلف، وبحيث تدمج ضمن الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وخفض الفقر. وفيما يتصل بالصندوق الخاص بأقل البلدان نموا، ثمة عدد كبير من خطط العمل الوطنية المتعلقة بالتكيف يتعين استكمالها في عام ٢٠٠٤.

٣٦ - ويتمثل التحدي الذي يواجهه بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة للأوزون، الذي دخل حيز النفاذ ويجري تنفيذه، في تقديم المساعدة للبلدان النامية بتوفير التغذية الكافية للصندوق التابع له (خطة جوهانسبرغ - الفقرة ٣٩ (ب)). ويتسم تمويل الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ بأهمية خاصة نظرا لأن البلدان النامية قد طلب منها وقف استعمال المواد الأساسية المستنفدة للأوزون بحلول عام ٢٠٠٥. وتشكل ميزانية الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ التي اعتمدت في اجتماع أطراف بروتوكول مونتريال في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، وهي ٥٧٣ مليون دولار، زيادة قدرها ١٠٠ مليون دولار تقريبا عن الميزانية السابقة.

٣٧ - وتواصل الوفرة في المركبات التي تستنفد الأوزون في الطبقة السفلى من الغلاف الجوي انخفاضها البطيء بعد أن وصلت إلى الذروة في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٤. وفيما يتعلق بالمواد الكلوروفلورية الكربونية، والهالونات، ورباعي كلوريد الكربون، وثلاثي كلورو الاثيان، يبدو من الممكن، من الناحيتين الفنية والاقتصادية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، أن تتخلص منها بحلول عام ٢٠٠٥ على نحو ما يتطلبه البروتوكول[٤٤]. إلا أن ذلك يتطلب استثمارات معجلة للتحول إلى التكنولوجيات الخالية من المواد الأساسية المستنفدة للأوزون، ولقبول الاستعمال الانتقالي لمركبات الكلوروفلور وكربون المهلجن في جميع الصناعات والعمليات التي تستعمل المواد الأساسية المستنفدة للأوزون الآن. ومن الناحية الفنية يمكن التخلص التدريجي من مركبات الكلوروفلوروكربون المهلجن في المعدات الجديدة وفي صيانة المعدات القديمة بحلول عام ٢٠٠٥ في البلدان الصناعية ولكنه أمر مكلف باستعمال التكنولوجيا المتاحة حاليا. وقد يؤدي ذلك أيضا إلى زيادة استهلاك الطاقة وانبعاثات غازات الدفيئة، إذ أن البدائل الرئيسية للمواد الأساسية المستنفدة للأوزون، من قبيل مركبات الهيروكربون المفلور، يحتمل إلى حد كبير أن تتسبب في زيادة الاحترار العالمي. ويعكف الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بالاشتراك مع فريق التقييم التقني والاقتصادي التابع لبروتوكول مونتريال على تقييم مشكلة حماية طبقة الأوزون ونظام المناخ العالمي، بالتركيز على مركبات الهيدروكربون المفلور والمواد الهيدروكربونية الكاملة الفلورة. وسيكون القضاء على ميثيل البروميد أحد التحديات الرئيسية في السنوات المقبلة.

دال – التنوع البيولوجي

٣٨ – على مدى العقود الثلاثة الماضية، ظهر تدهور الأنواع وانقراضها كشاغل يدعو إلى كثير من القلق. وتشير القائمة الأخيرة الحمراء للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة بالأنواع المهددة بالانقراض إلى أن حوالي ٢٣ في المائة (١٣٠ ١) من الثدييات و ١٢ في المائة (١٩٤ ١) من أنواع الطيور مهددة بالانقراض حاليا[٤٥]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مؤشرات الحياة على الكوكب التي وضعها برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة، بالتعاون مع الصندوق العالمي للحياة البرية، بغية تتبع الاتجاهات والتغيرات في مجموعات الأنواع، تدهورت بنسبة ٣٥ في المائة بين عامي ١٩٧٠ و ٢٠٠٠ – بمعدل فقد قدره ١٥ في المائة بالنسبة لمجموعات الأنواع الموجودة في الغابات، و ٣٥ في المائة للأنواع البحرية، و ٥٥ في المائة للأنواع الموجودة في المياه العذبة. ويعد هذا المعدل للفقد في التنوع البيولوجي شبيها بأحداث الانقراض الجماعي الجسيمة التي وقعت خمس أو ست مرات فقط في تاريخ الأرض[٤٦].

٣٩ – وفيما يتعلق بسياسة التنوع البيولوجي، تمثلت التطورات الكبرى التي أعقبت مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في حدوث تصديقات إضافية على بروتوكول قرطاجنة للسلامة البيولوجية، مما مكنه من السريان في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ (خطة جوهانسبرغ، الفقرة ٤٤). وسيعقد أول مؤتمر للأطراف في البروتوكول في شباط/فبراير ٢٠٠٤.

٤٠ – وسيكون وضع نظام دولي للنهوض بالمشاركة العادلة والمنصفة في المنافع المتأتية من استخدام الموارد الوراثية أحد التحديات الكبيرة ذات الصلة بالتنوع البيولوجي، ويجري النظر في هذا الموضوع في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي كجزء من الجهود الدولية لتحقيق الهدف الذي ترمي إليه خطة تنفيذ جوهانسبرغ من حيث خفض الفقد في التنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠١٠ (الفقرة ٤٤) (انظر A٥٨/١٩١/). وسينظر الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، المقرر عقده في شباط/فبراير ٢٠٠٤، في عملية وطرائق التفاوض على وضع هذا النظام.

٤١ – وقد شُكل فريق العمل التابع لمجموعة البلدان ذات التنوع البيولوجي الشديد المتقاربة التفكير، المؤلف من ١٤ بلدا ناميا تتسم بالتنوع البيولوجي الشديد، في شباط/فبراير ٢٠٠٢، كآلية للتشاور والتعاون للنهوض بمصالحها وأولوياتها المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام. ويمثل أعضاء هذا الفريق ٧٠ في المائة من حجم التنوع البيولوجي في العالم و ٤٥ في المائة من البشر. وقد عقدوا عدة اجتماعات للترويج لوضع نظام دولي

يستهدف تحقيق المشاركة العادلة والمنصفة في المنافع المتأتية من استخدام التنوع البيولوجي ومكوناته.

٤٢ - وفي الآونة الحالية، يتسم الفهم العلمي للآثار الإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية لفقد التنوع البيولوجي بالمحدودية والتناثر. ويستهدف ''تقييم النظام الإيكولوجي الخاص بالألفية''[٤٧] زيادة هذا الفهم من خلال جهد بحثي عالمي يشمل علماء بارزين (قريب الشبه بعملية الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ). وقد نشرت أولى ثمرات هذا الجهد - التي تتألف من إطار مفاهيمي - في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣؛ وقد عممت مشاريع فصول التقرير، الذي يتضمن التقييم الكامل، لأغراض الاستعراض الأول من قبل النظراء المعقود في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.

هاء - الغابات

٤٣ - يبذل منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات الجهود لتعزيز التعاون الدولي بشأن الإدارة المستدامة للغابات، وتنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات وتحسين الإبلاغ، ومن المقرر تقييم التقدم المحرز في عام ٢٠٠٥ (خطة جوهانسبرغ، الفقرة ٤٥).

٤٤ - وتقوم الشراكة التعاونية المعنية بالغابات، التي تضم ١٤ منظمة دولية رئيسية ذات صلة بالغابات، بدعم منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات وإعمال خطة جوهانسبرغ. ومن بين المبادرات المشتركة الأخرى، أنشأت هذه الشراكة كتابا مرجعيا لتمويل الإدارة المستدامة للغابات؛ وفرقة عمل لتحسين الإبلاغ المتصل بالغابات؛ وموقعا على الشبكة العالمية يضم مدخلا يتعلق بالإبلاغ.

٤٥ - وقد رصد مرفق البيئة العالمية حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٣ ما يزيد عن ٧٧٧ مليون دولار من أجل مشاريع البيئة المتصلة بالغابات، مُوَلِّداً حوالي ٢ بليون دولار من التمويل المشترك من الشركاء. وبعد أن تقرر إدراج تدهور الأرض كأحد مجالات التركيز لدى مرفق البيئة العالمية، يتوقع هذا المرفق رصد حوالي ٢٥٠ مليون دولار بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦ من أجل مشاريع تتعلق بتدهور الأرض، مع التركيز على التصحر وإزالة الغابات.

٤٦ - وما برح أكثر من ١٥٠ بلدا، تضم ٨٥ في المائة من الغابات في العالم، منهمكا بنشاط في تسع عمليات دولية تتصل بمعايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات. ورغم تفاوت درجات التنفيذ بين البلدان، أحرز تقدم حقيقي في وضع المعايير والمؤشرات لرصد الآثار الناجمة عن الإجراءات وتقييم التقدم المحرز عبر الوقت.

٤٧ - كما أخذت برامج الغابات الوطنية تتزايد زخما (الإطار ٢)، وبخاصة منذ إنشاء مرفق برامج الغابات الوطنية برعاية منظمة الأغذية والزراعة - وهي شراكة بين البلدان والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية تركز على تبادل المعلومات ومشاطرة المعارف وبناء القدرات لضمان مشاركة واسعة مجدية في المداولات المتعلقة بالغابات على المستوى الوطني. كما عزز برنامج الغابات (PROFOR) برعاية البنك الدولي وضع وتنفيذ برامج الغابات الوطنية في بلدان عديدة.

٤٨ - بيد أنه رغم هذه التطورات وغيرها من التطورات الإيجابية، ما برحت إزالة الغابات وتدهورها مستمرين بمعدلات مخيفة. والتحدي الأكبر في التحرك إلى الأمام هو ضمان الالتزام السياسي الطويل الأجل على أعلى المستويات من أجل الإدارة المستدامة للغابات.

الإطار ٢: التكنولوجيا ومكافحة قطع الأشجار بشكل غير قانوني في منطقة الأمازون في البرازيل

أخذت IBAMA، وهي وكالة حماية البيئة في البرازيل، تُعزز مكافحتها لإزالة الغابات، التي قدر المعهد الوطني لأبحاث الفضاء (INPE) حجمها بمقدار ٢٥ ٥٠٠ كيلومتر مربع في الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠١ حتى آب/أغسطس ٢٠٠٢، أي بزيادة قدرها ٤٠ في المائة عن فترة السنة السابقة، مع زيادة أخرى متوقعة في عام ٢٠٠٣. وقد قدمت الحكومة المركزية منحة طارئة تعادل ٧ ملايين دولار لوكالة IBAMA المذكورة لتمويل عمليات الرصد، مع التركيز على المناطق الهامة. ويُستخدم في الرصد الاستشعار من بعد والمعلومات الميدانية معا. وبدلا من أن توقف وكالة IBAMA أية مشاريع غير قانونية بعد الشروع فيها، تهدف الآن إلى اتباع نهج إجهاضي. فهي تقوم بإنشاء نظام موحد لإصدار رخص العقارات الريفية، يستخدم تكنولوجيا المسح بالأقمار الصناعية لتسجيل الأحوال البيئية للعقارات، ويُذكر في الرخص تفاصيل المناطق المستغلة، و المناطق المقرر استغلالها، والمناطق المقرر الاحتفاظ بها استنادا إلى التشريعات الحالية. وعلى سبيل المثال، ينص القانون البرازيلي للغابات على عدم جواز إزالة ٨٠ في المائة من الأراضي المشجرة في أي عقار في حوض الأمازون. ومن ثم يسمح الرصد بالأقمار الصناعية بالقيام بانتظام باستكمال المعلومات عن حالة مختلف العقارات والتحقق في الوقت المناسب من أنشطة قطع الأشجار بشكل غير مشروع. كما تقوم وكالة حماية البيئة في البرازيل (IBAMA) بإنشاء شبكة من المنظمات غير الحكومية لمساعدة الوكالة على تعقب الجرائم المتعلقة بالبيئة وكذلك على تثقيف الجمهور.

وبعد أن قامت وزارة البيئة بتجربة نظام الترخيص في ولاية ماتوغروسو، شرعت في التفاوض بشأن استخدامه من عام ٢٠٠٢ فصاعدا، في ولايتين أخريين من ولايات حوض الأمازون – ولايتا بارا وروندونيا – تتصفان بمعدلات عالية من حيث إزالة الغابات، وهي تخطط في النهاية لإرساء هذا النظام في جميع أرجاء المنطقة.

المصدر: السفارة البرازيلية في لندن: انظر www.brazil.org.uk؛ وموقع المعهد الوطني لأبحاث الفضاء (www.obt.inpe.br/prodes/index.html).

واو – المناطق الجبلية

٤٩ – من أجل السنة الدولية للجبال في عام ٢٠٠٢، أُنشئت ٧٨ لجنة وطنية أو آلية مماثلة، تطور الكثير منها فأصبح هيئات دائمة للمساعدة في وضع وتنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة للمناطق الجبلية. وقد لعب منتدى الجبال دورا كبيرا خلال تلك السنة، فسهل الاتصال الشبكي وتبادل المعلومات بين الأفراد، والمنظمات غير الحكومية، والحكومات، والكيانات الأخرى، وعبأ الدعم الدولي من أجل التنمية المستدامة للنظم الإيكولوجية الجبلية (خطة جوهانسبرغ، الفقرة ٤٢). وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، تم اعتماد برنامج جبل بيشيك، مما قدم مبادئ توجيهية لتحسين سبل المعيشة لسكان الجبال، وحماية النظم الإيكولوجية الجبلية، واستخدام موارد الجبال بشكل أكثر حكمة.

٥٠ – وقد شُرع في الشراكة الدولية للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بقصد تحقيق أهداف مؤتمر القمة الخاصة بالجبال، مع التركيز على الفقر والأمن الغذائي في المجتمعات الجبلية وحماية النظم الإيكولوجية الجبلية الهشة. وستبني هذه الشراكة على أعمال الفريق المعني بالجبال المشترك بين الوكالات لتعزيز التحالفات التي تربط بين المبادرات العالمية والوطنية والمحلية للتنمية المستدامة للجبال.

زاي – التصحر

٥١ – كان الإنجاز الكبير في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، في عام ١٩٩٤ ودخولها حيز النفاذ في عام ١٩٩٦. بيد أن عدم توفر موارد مالية مستقرة كبيرة يمكن التنبؤ بها حتى عهد قريب جدا، قد حد بشدة من تنفيذ الاتفاقية (خطة جوهانسبرغ، الفقرة ٤١). وحتى حزيران/يونيه ٢٠٠٣، تبرع مختلف المانحين لحساب الموارد الخاصة لتمويل اتفاقية مكافحة التصحر المنشأ بموجب الاتفاقية بما مجموعه ٦,٧ ملايين

دولار، وذلك لاستعمالها بشكل رئيسي في وضع برامج عمل وطنية وإقليمية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، حددت جمعية مرفق البيئة العالمية تدهور الأرض، وبشكل رئيسي التصحر وإزالة الغابات، كمجال تركيز، وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، عيَّن مؤتمر الأطراف في الاتفاقية مرفق البيئة العالمية كآلية تمويل للاتفاقية. وقد شرع مرفق البيئة العالمية الآن في برنامج تشغيل جديد للإدارة المستدامة للأرض وذلك للتخفيف من أسباب وآثار تدهور الأرض في استقرار النظام الإيكولوجي ووظائفه وخدماته. وكما لوحظ في الفقرة ٤٥، يتوقع مرفق البيئة العالمية رصد أكثر من ٢٥٠ مليون دولار بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦ من أجل المشاريع المتعلقة بتدهور الأرض التي تركز على التصحر وإزالة الغابات، ورصد مبلغ آخر قدره ٢٥٠ مليون دولار لتمويل المشاريع الأخرى التي ستخفف من وطأة تدهور الأرض.

٥٢ - وتشمل مشاريع مرفق البيئة العالمية الكبيرة المتصلة بالتصحر والتي شُرع فيها منذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ما يلي: (أ) برنامج أطراف الصحراء (DMP)، الذي شُرع فيه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ لوقف تدهور الأرض وحفظ التنوع البيولوجي في أطراف أفريقيا الصحراوية؛ (ب) وتحليل تغير استخدام الأرض كنهج للتحقيق في فقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأرض، للمساعدة في تحديد ورصد التغيرات الطارئة على الطبيعة التي يرافقها فقدان في التنوع البيولوجي وتدهور في الأرض، وأسباب هذه التغيرات؛ (ج) وتقييم تدهور التربة في الأرض الجافة، وذلك من أجل إيجاد استراتيجيات ووسائل وأساليب لتقييم تدهور الأرض من حيث الطبيعة والمدى والشدة وآثاره في النظم الإيكولوجية، وخطوط تقسيم المياه والأحواض النهرية، ومخزون الفحم في الأراضي الجافة، وبناء قدرات تقييم وطنية وإقليمية وعالمية للتخفيف من شدة تدهور الأرض ووضع ممارسات لاستخدام الأرض وإدارتها بشكل مستدام.

رابعا - تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة

٥٣ - في المتوسط، تستهلك النظم الاقتصادية العالية الدخل من المواد والطاقة معا للفرد الواحد أكثر مما تستهلكه النظم الاقتصادية المنخفضة الدخل للفرد الواحد. كما أنها تولد كميات كبيرة نسبيا من النفايات من جميع الأنواع، وبخاصة من النفايات الصناعية والخطرة. فخلال العقود القليلة الماضية، وضعت حكومات البلدان المتقدمة النمو سياسات للتشجيع على الحد من النفايات وحفظ الطاقة والموارد الأخرى، وحققت بعض النجاح[٤٨]. ففي تلك البلدان والمناطق التي كانت فيها الحوافز على الحفظ أقوى ما تكون (على شكل ضرائب عالية على الطاقة، مثلا)، كانت التخفيضات في شدة استخدام الموارد هي الأعظم.

وفي العالم النامي، فإن الازدهار المتزايد سيعني استهلاكا أعلى للفرد الواحد من الطاقة والمواد، بيد أنه بالتعلم من تجارب البلدان المتقدمة النمو وبحيازة تكنولوجياتها، هناك احتمال أن تتبع درب التنمية الصناعية والاقتصادية الذي هو أقل شدة على الدوام في استخدام الموارد وأقل تخريبا للبيئة من ذلك الدرب الذي اتبعه أرباب الصناعة الأول.

ألف - إطار برامج العشر سنوات للاستهلاك والانتاج المستدامين: عملية مراكش

٥٤ - لتعزيز التعاون الدولي في تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، قامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بتنظيم اجتماع للخبراء الدوليين بشأن إطار برامج العشر سنوات للاستهلاك والإنتاج المستدامين في مراكش، بالمغرب في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (خطة جوهانسبرغ، الفقرة ١٥)[٤٩]. وشرع الاجتماع في ''عملية مراكش'' لوضع الإطار وتنسيق الأنشطة الدولية لدعم الأنشطة الوطنية والإقليمية. وقد تم تحديد عدد من إجراءات المتابعة بما في ذلك المشاطرة في المعلومات والخبرات، وبناء الشبكات، ونشر أفضل الممارسات، والتعاون الإقليمي.

٥٥ - ولتحديد الأولويات الإقليمية وتعزيز التعاون الإقليمي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، عُقدت اجتماعات للخبراء في الأرجنتين (نيسان/أبريل ٢٠٠٣) ونيكاراغوا (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣). وقد أنشأ منتدى وزراء البيئة لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (بنما، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣) مجلسا إقليميا للخبراء الحكوميين معنيا بالاستهلاك والإنتاج المستدامين. أما بالنسبة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، فقد عُقدت اجتماعات الخبراء في إندونيسيا (أيار/مايو ٢٠٠٣) وفي جمهورية كوريا (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣)، ويجري الآن القيام بمزيد من الأعمال عن طريق اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. ومن المقرر عقد اجتماعات للخبراء الإقليميين من أجل أفريقيا وأوروبا وغرب آسيا، ومن المقرر أيضا عقد الاجتماع العالمي الثاني في عام ٢٠٠٥. وتُبذل الآن جهود دولية لتعزيز الإنتاج الأكثر نظافة، والمحاسبة المتعلقة بالإدارة البيئية، والمشتريات العامة المستدامة، وتنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلكين، وغير ذلك من وسائل تعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

باء - النفايات الكيميائية والنفايات الخطرة

٥٦ - دخلت اتفاقية روتردام لتطبيق إجراءات الموافقة المسبقة عن علم على بعض المواد الكيميائية ومبيدات الآفات الخطرة المتداولة في التجارة الدولية[٥٠] حيز النفاذ في ٢٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٤ (خطة جوهانسبرغ، الفقرة ٢٣ (أ))، وكانت تضم ٥٨ طرفا بتاريخ

شباط/فبراير ٢٠٠٤. وما برحت البلدان تقدم ردودا وإخطارت تتعلق بالاستيراد بمعدلات متزايدة؛ وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، تم الاتفاق على استراتيجية للمساعدة التقنية وأضيفت ٦ مواد كيميائية جديدة إلى الإجراءات.

٥٧ - أما اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة[٥١]، التي حظيت بـ ٤٨ مصادقة حتى شباط/فبراير ٢٠٠٤، فتبدو أنها في طريقها إلى بلوغ الرقم ٥٠ اللازم لدخولها حيز النفاذ خلال عام ٢٠٠٤ (خطة جوهانسبرغ، الفقرة ٢٣ (أ)) ، كما بدأ العمل بشأن التنفيذ. وقد قبل مرفق البيئة العالمية أكثر من ١٠٠ اقتراح من أجل الأنشطة التمكينية لمساعدة البلدان في إعداد خطط التنفيذ الوطنية، كما بدأ أكثر من ٨٠ بلدا في وضع خطط التنفيذ الوطنية.

الإطار ٣: المبادرة الأفريقية المتعلقة بمخزون مبيدات الآفات

تراكم عبر القارة الأفريقية خلال السنوات الأربعين الماضية ما يقدر بـ ٠٠٠ ٥٠ طن من مبيدات الآفات الباطلة حيث أخذت ترشح في البيئة، وتلوث التربة والماء والهواء والغذاء. والفقراء هم الذين يعانون للغاية، حيث تزداد الأخطار الناجمة عن مبيدات الآفات الخطرة غالبا في المجتمعات الفقيرة بسبب إمدادات المياه وظروف العمل غير السليمة، والأمية، وانعدام التفويض السياسي. وفي حين أُحرز بعض التقدم بالنسبة لقائمة من مخزون مبيدات الآفات، فإن ما فُعل من أجل إزالتها كان ضئيلا. وتُقدِّر منظمة الأغذية والزراعة أنه لم يُزل خلال العقد الماضي سوى ٠٠٠ ٣ طن.

وللتعجيل في هذه العملية والحيلولة دون التراكم في المستقبل، أُنشئ برنامج المخزون الأفريقي (ASP) كمبادرة دولية لفترة ١٢-١٥ سنة. وتقدر التكاليف الإجمالية بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار، منها ١٧٥ مليون إلى ٢٠٠ مليون دولار من أجل الإزالة و ٥٠ مليون إلى ٧٥ مليون دولار من أجل بناء القدرة والوقاية. وفي المرحلة الأولى (٢٠٠٤-٢٠٠٧) ستقوم إثيوبيا وتونس وجمهورية تترانيا المتحدة وجنوب أفريقيا ومالي والمغرب ونيجيريا بإزالة مبيدات الآفات الباطلة بمساعدة من ١١ منظمة محلية وإقليمية ودولية. وتقدر تكاليف المرحلة الأولى بمبلغ ٧٠ مليون دولار؛ وقد أعلن مرفق البيئة العالمية عن تبرعه بمبلغ ٢٥ مليون دولار حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

المصدر: www.africastockpiles.org

٥٨ - ولتعزيز تنفيذ اتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وتصريفها (خطة جوهانسبرغ ، الفقرة ٢٣ (هـ)) ، وافق مؤتمر الأطراف في الاتفاقية في اجتماعه السادس، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، على خطة استراتيجية تمتد حتى ٢٠١٠ مع جدول أعمال للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤. ويشمل التقدم في التنفيذ إنشاء آلية امتثال وافتتاح مراكز إقليمية إضافية كإحدى آليات التنفيذ الرئيسية من أجل بناء القدرة، والتدريب، ونقل التكنولوجيا، فيما يتعلق بالنفايات الخطرة.

٥٩ - ولجعل النظام المنسق على الصعيد العالمي لتصنيف ووسم المواد الكيميائية جاهزا للعمل تماما بحلول عام ٢٠٠٨ (خطة جوهانسبرغ، الفقرة ٢٣ (ج))، أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي النظام المذكور في قراره ٦٤/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣. ويقوم اليونيتار ومنظمة العمل الدولية بإدارة مشاريع رائدة لبناء القدرة تابعة للنظام المنسق في كل من زامبيا وجنوب أفريقيا والسنغال وسري لانكا، كما يجري الآن التخطيط لمشاريع أخرى[٥٢].

٦٠ - ويجري الآن أيضا وضع نهج استراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية وذلك لإدخال مسائل السلامة الكيميائية في صلب التنمية، ومعالجة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وإشراك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة. وقد بدأ الاجتماع الأول للجنة التحضيرية لوضع نهج استراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، بالإنشاء الموضوعي للنهج الاستراتيجي بالاستناد إلى مدخلات من الحكومات والمنظمات الدولية والعناصر الفاعلة الأخرى ومن المنتدى الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية IFCS))[٥٣]. ومن المقرر أن تبلغ العملية ذروتها بانعقاد مؤتمر رفيع المستوى متعدد القطاعات في مطلع عام ٢٠٠٦[٥٤]، وذلك لبلوغ هدف ٢٠٢٠ (خطة جوهانسبرغ، الفقرة ٢٣ (ب)).

جيم - الطاقة

٦١ - وردت تأكيدات في كل من جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ جوهانسبرغ على أن الحصول على الطاقة السليمة بيئيا الميسورة التكلفة أمر ذو أهمية لتحقيق التنمية المستدامة. (يناقش موضوع الطاقة هنا بإيجاز نظرا لأنه سيكون موضع تحليل متعمق في الدورة الرابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة). ورغم الجهود المبذولة لتحسين الربط بشبكات الكهرباء، فلا يزال حوالي ١,٦ بليون نسمة - ربع سكان العالم - بدون كهرباء (تبلغ النسبة ثلاثة أرباع السكان في أفريقيا جنوب الصحراء[٥٥] ويعتمد ٢,٤ بليون نسمة على الكتلة الحيوية التقليدية في أغراض الطهو

والتدفئة. وبحسب أحد التقديرات الأخيرة، يبلغ معدل الاستثمار الكلي المطلوب حتى عام ٢٠٣٠ لتجديد وتوسيع شبكات القدرة الكهربائية في البلدان النامية ٥ تريليونات دولار من دولارات الولايات المتحدة، وذلك لبلوغ نسبة كهربة قدرها ٧٨ في المائة[٥٦].

٦٢ - وقد اتخذت مبادرات عديدة لتحسين الوصول إلى خدمات الطاقة الموثوقة الميسورة التكلفة لغرض التنمية المستدامة وخفض الفقر (خطة جوهانسبرغ، الفقرة ٩). ومن هذه المبادرات مبادرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - البنك الدولي، ''شراكة توفير الطاقة للقرية العالمية''، التي استهلت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. ويقصد بهذه المبادرة تحقيق التقاء أصحاب المصلحة العامين والخاصين على هدف تمكين الفقراء من الحصول على خدمات الطاقة الحديثة. ويقصد بشراكة ''مطلب غاز النفط المسيّل''، إحدى شراكات مؤتمر القمة التي يقودها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، زيادة إتاحة غاز النفط المسيل في المناطق الريفية. وثمة منتديات مستمرة مثل منتدى البنك الدولي للطاقة والمنتدى العالمي للطاقة المستدامة تواصل أدوارها في الحفز على العمل.

٦٣ - ويبلغ النصيب العالمي من الطاقة المتجددة - باستثناء الكهرباء المولدة بالقوة المائية - لتوليد الكهرباء حاليا ١,٧ في المائة[٥٦]. ولزيادة نصيب الموارد المتجددة من إمدادات الطاقة (خطة جوهانسبرغ، الفقرة ٢٠)، تسعى بعض البلدان إلى ترويج استخدام الطاقة المتجددة لأغراض إنتاج الكهرباء بتقديم حوافز ضريبية وإعانات فضلا عن سن التشريعات، واتخذ البعض خطوات لتشجيع استخدام الإيثانول في البترين.

٦٤ - وأنشئ عدد من شراكات القمة للترويج لزيادة كفاءة الطاقة واستعمال تكنولوجيات طاقة أنظف. ومن هذه الشراكات ''شراكة الوقود النظيف والمرْكَبات النظيفة'' لإنتاج بترين بدون رصاص وتقليل الانبعاثات، و''البرنامج التعاوني لمعايير الوسم والأجهزة'' الذي يدعو إلى تطبيق معايير لتحقيق كفاءة الطاقة والاقتصاد في التكلفة وتطبيقها على الأجهزة والمعدات وتركيبات الإضاءة مع وسمها بعلامات دالة. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية هي والمجموعة - ٧ الكهربائية على إعداد ''برنامج تنمية القدرات لآلية التنمية النظيفة'' من أجل دعم جهود البلدان النامية للاستفادة من الآلية في اجتذاب استثمارات الطاقة النظيفة[٥٧].

دال - تنمية السياحة المستدامة

٦٥ - في عام ٢٠٠٢، حققت نشاطات السفر والسياحة الدولية إيرادات قدرها نصف تريليون دولار تقريبا من سفر وسياحة أكثر من ٧٠٠ مليون شخص، ويتوقع أن يزيد هذا العدد بأكثر من الضعف بحلول ٢٠٢٠[٥٨]. وتعد السياحة البيئية أحد أسرع فروع هذا

النشاط نموا، وإن انطلقت من أساس صغير نسبيا. وفي كثير من أقل البلدان نموا، وبخاصة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، تشكل السياحة المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية. وقد أجرت منظمة السياحة العالمية دراسات تقول إن بإمكان السياحة البيئية، إذا خططت وأديرت بشكل سليم، أن تدعم حماية التنوع البيولوجي، وتتيح فرصا اقتصادية للمناطق المنعزلة وللفقراء، وتكفل للمجتمعات المضيفة صوتا في مسيرة التنمية المستدامة. وفي مناطق كثيرة، تعد السياحة البيئية إحدى الوسائل الاقتصادية العملية القليلة لتمويل صيانة النظم الإيكولوجية الحساسة. وتعمل المنظمة، بدعم من الأونكتاد، لتوجيه أموال المساعدة الإنمائية في مجال السياحة نحو خفض الفقر، مع تبني مبادرة خاصة لهذا الغرض هي: السياحة المستدامة – القضاء على الفقر.

٦٦ – وقد صدر عن مؤتمر القمة العالمي للسياحة البيئية، وهو جزء من السنة الدولية للسياحة البيئية ٢٠٠٠، إعلان كيبيك للسياحة البيئية الذي تعمل البلدان حاليا على تطويعه لملاءمة ظروفها الخاصة (انظر A٥٨/٩٦/) (خطة جوهانسبرغ، الفقرة ٤٣). وقد وضع حوالي ٤٨ بلدا استراتيجيات أو خططا وطنية للسياحة البيئية، وشكلت بلدان عديدة لجانا لتنسيق أعمال تنمية وإدارة السياحة المستدامة يشارك فيها العديد من أصحاب المصلحة.

الإطار ٤: السياحة المستدامة المجتمعية الأساس في جزر البهاما

من الأمثلة الناجحة لمبادرات السياحة المستدامة المجتمعية (خطة جوهانسبرغ، الفقرة ٥٨ (ز)) منتجع تيامو جنوبي أندروس في جزر البهاما. وللحفاظ على الغطاء النباتي، شُيد المنتجع باليد فاستخدم العمال المحليون المنجل والمنشار الكهربائي، ولم يُشيد باستخدام التقنيات العادية، تقنيات التشييد عالية السرعة رفيعة التكنولوجيا. وبنيت شاليهات الضيوف وسط العشب من خشب الصنوبر المعالج غير السمي الذي يجمع من غابات مستدامة. ويعد المنتجع هذا أول منتجع في العالم يعمل كلية بوسائل الطاقة البديلة بنسبة ١٠٠ في المائة لتغطية احتياجاته الكهربائية، ويوفر المياه الساخنة باستخدام أجهزة التسخين الشمسية. ويجري تصريف مياه المجارير، التي يمكن أن تدمر النظم الإيكولوجية الاستوائية القريبة من الشاطئ، باستعمال مراحيض خلاطة منخفضة الدفق. وتؤدي المتعضيات الدقيقة إلى تكسير الفضلات فتتحول إلى خُث عضوي صالح. وينقى العادم المائي ''الرمادي'' الناتج عن الاستحمام وأحواض الغسيل والمغاسل لتخليصه من الجزيئات الكبيرة ثم ينظف في مجرى شبكي لتخليصه من القاذورات والرمال والحصى. ولتقليل النفايات إلى أدنى حد، يستخدم صابون قابل للتحلل البيولوجي خال من الفوسفور. وترصد الأجهزة البيئية بشكل دقيق في

كل الأوقات للتأكد من أنها تعمل على نحو سليم. وبالإضافة إلى ذلك، يسعى منتجع تيامو دائما، بالتعاون مع المجتمع المحلي، على اكتشاف طرائق جديدة اقتصادية التكلفة لتقليل النفايات أو التخلص منها.

ثمة قصص نجاح أخرى منشورة على الموقع: www.sidsnet.org/eco-tourism.

المصدر: www.tiamoresorts.com/world٢html.

٦٧ - وفي سياق اتفاقية التنوع البيولوجي، وضعت مشاريع مبادئ توجيهية تتعلق بتنمية السياحة المستدامة ستعرض على مؤتمر الأطراف في الاتفاقية لإقرارها في شباط/فبراير ٢٠٠٤.

خامسا - وسائل التنفيذ

٦٨ - يركز هذا الفرع على مواضيع التمويل والتجارة والتكنولوجيا. والتعليم، وإن كان إحدى وسائل التنفيذ، فهو أيضا من العناصر الأساسية للتنمية الشاملة اجتماعيا ويُتناول بالتالي في الفرع الثاني أعلاه.

ألف - التمويل

٦٩ - يمكن أن تمول استثمارات دعم تنفيذ التنمية المستدامة إما من المدخرات المحلية أو المدخرات الأجنبية. وقد ظل معدل المدخرات العالمية ثابتا تقريبا عند نسبة ٢٤ في المائة في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠١، ولكن مع فوارق كبيرة عبر البلدان. ففي عام ٢٠٠١ بلغ معدل المدخرات المحلية أعلاه في شرق آسيا، بنسبة ٣٦ في المائة، وبلغ المعدل أدناه في أفريقيا جنوب الصحراء، بنسبة ١٧ في المائة[٥٩].

٧٠ - وجاء باتفاق آراء مونتيري أن الفساد يمكن أن يقلل بدرجة خطيرة من فعالية تعبئة الموارد وتخصيصها. وقد اعتمدت الجمعية العامة بقرارها ٥٨/٤ المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وفُتحت الاتفاقية للتوقيع اعتبارا من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، على النحو الموصى به في خطة تنفيذ جوهانسبرغ (الفقرتان ١٤٠ و ١٤٢). وسيبدأ نفاذ الاتفاقية بعد انقضاء ٩٠ يوما على تصديق البلد الثلاثين عليها.

٧١ - ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر أكبر مصدر تمويلي خارجي للبلدان النامية، تتبعه التحويلات الخارجية ثم المساعدة الإنمائية الرسمية (انظر الشكل ١). (صافي تدفق الديون إلى البلدان النامية، الذي انهار في أواخر التسعينات، عاد بالكاد إلى وضع إيجابي[٦٠]). وتقدر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية بمبلغ ١٥٦ بليون دولار في عام ٢٠٠٣، مسجلة انخفاضا بحوالي الربع عن مستوياتها لعام ٢٠٠١[٦١]. وتتزايد التحويلات الخارجية وتعد مصدر تمويل هاما مستقرا لعدد من البلدان النامية المنخفضة الدخل. وتتلقى أمريكا اللاتينية والكاريبي إجمالي أكبر كم من التحويلات، ولكن جنوب آسيا تتلقى أغلب التحويلات كحصة من الناتج المحلي الإجمالي، بنسبة ٢,٥ في المائة. وقد زاد حجم المساعدة الإنمائية الرسمية في السنوات الأخيرة بعد أن كانت تضاءلت في التسعينات، فصارت قيمتها ٥٨,٣ بليون دولار في ٢٠٠٢، بزيادة حقيقية نسبتها ٧ في المائة عن عام ٢٠٠١[٦٢].

الشكل ١

مصادر التمويل الخارجي للبلدان النامية، ٢٠٠١ و ٢٠٠٢

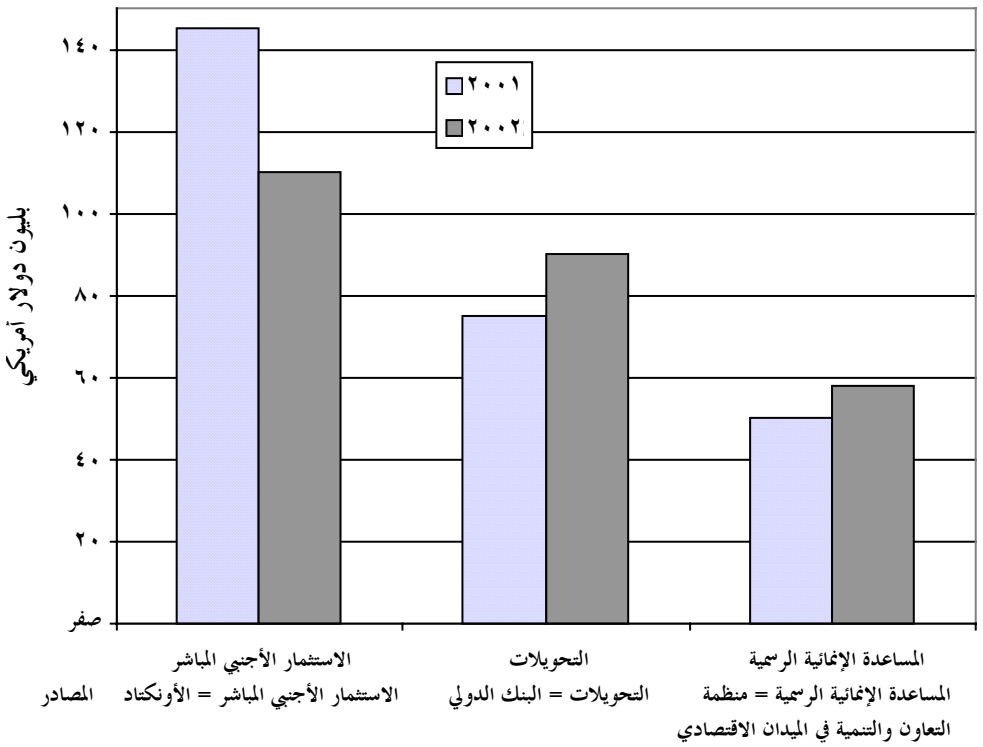

٧٢ - وعلى صعيد إقليمي، شهدت أمريكا اللاتينية عام ٢٠٠٣ رابع سنة على التتالي من انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تقلصت التدفقات إلى النصف في غضون سنتين (انظر الشكل ٢). واستعادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا بعض عافيتها بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، مع استمرار تزايد التدفقات إلى وسط أوروبا وشرقها. ولكن لا تزال التدفقات عالية التركيز، إذ يبلغ نصيب الصين (بما في ذلك هونغ كونغ) ٤٦ في المائة من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، مع تركز الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا في صناعة النفط. وتبلغ نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نموا أقل من ١ في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي وحوالي ٣ في المائة من تدفق هذا الاستثمار إلى البلدان النامية[٦٣].

الشكل ٢

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

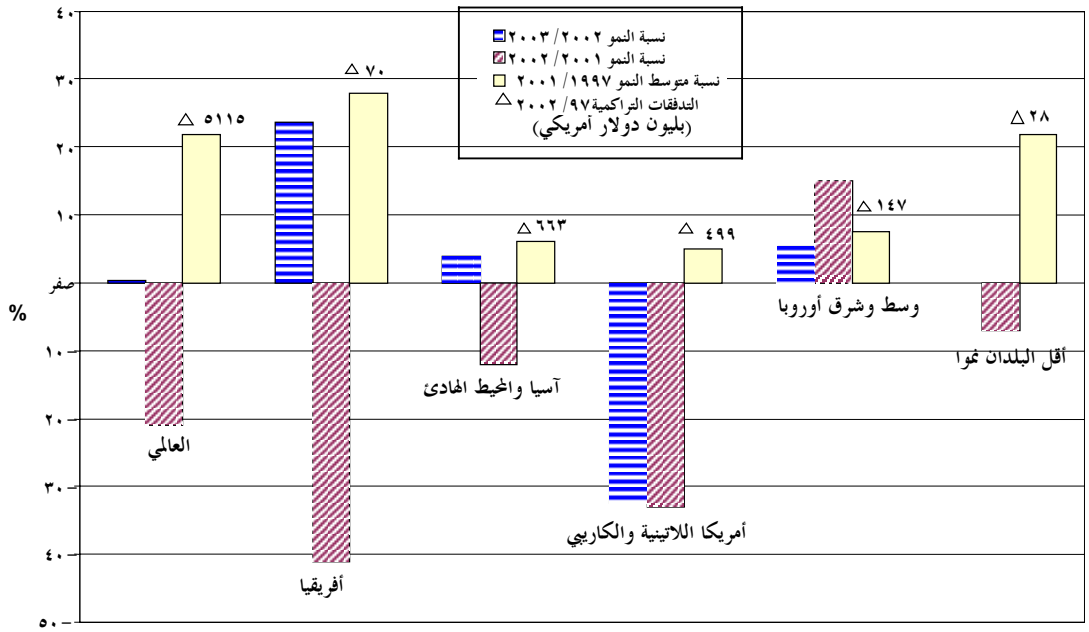

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٣ (الأونكتاد)، وتقديرات الأونكتاد.

٧٣ - وقد أدى تزايد التنافس على الاستثمار الأجنبي المباشر بكثير من البلدان إلى تحرير نظمها من القيود على هذا الاستثمار، عن طريق وسائل من بينها عقد معاهدات استثمار ثنائية ومعاهدات ازدواج ضريبي. وليس بوسع أي نظام لهذا الاستثمار محرر من القيود أن

يكفل بذاته زيادة التدفقات عندما تظل العوامل الأخرى غير مواتية، عوامل مثل القلاقل الأهلية، وعدم استقرار الاقتصاد الكلي، وضعف مؤسسات الحكم، وسوء البنى التحتية، وانخفاض المستوى التعليمي لقوة العمل. وفي كثير من البلدان لا تزال البيئة التنظيمية للأعمال التجارية بيئة مقيدة لا تشجع الإقدام على العمل الحر وتؤدي بالمشاريع الجديدة في مراحلها الأولى إلى تفضيل البعد عن الرسمية[٦٤].

٧٤ - ومتوسط المساعدة الإنمائية الرسمية (الخطة، الفقرة ٨٥) من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي زادت قليلا، كنسبة من إجمالي الدخل القومي، من ٠,٢٢ في المائة في ٢٠٠١ إلى ٠,٢٣ في المائة في ٢٠٠٢، بزيادة تشهدها لأول مرة منذ ١٩٩٨. وفي عام ٢٠٠٢، ثمة ٥ بلدان فقط - الدانمرك، والسويد، ولكسمبرغ، والنرويج، وهولندا - بلغت أو تجاوزت هدف ٠,٧ في المائة، هدف المساعدة الإنمائية الرسمية، الذي أعيد تأكيده في جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ جوهانسبرغ (انظر الشكل ٣)[٦٢]. ولبت هذه البلدان نفسها هدف الـ ٠,٢ في المائة لأقل البلدان نموا.

الشكل ٣

صافي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية (كنسبة مئوية من إجمالي الدخل القومي)

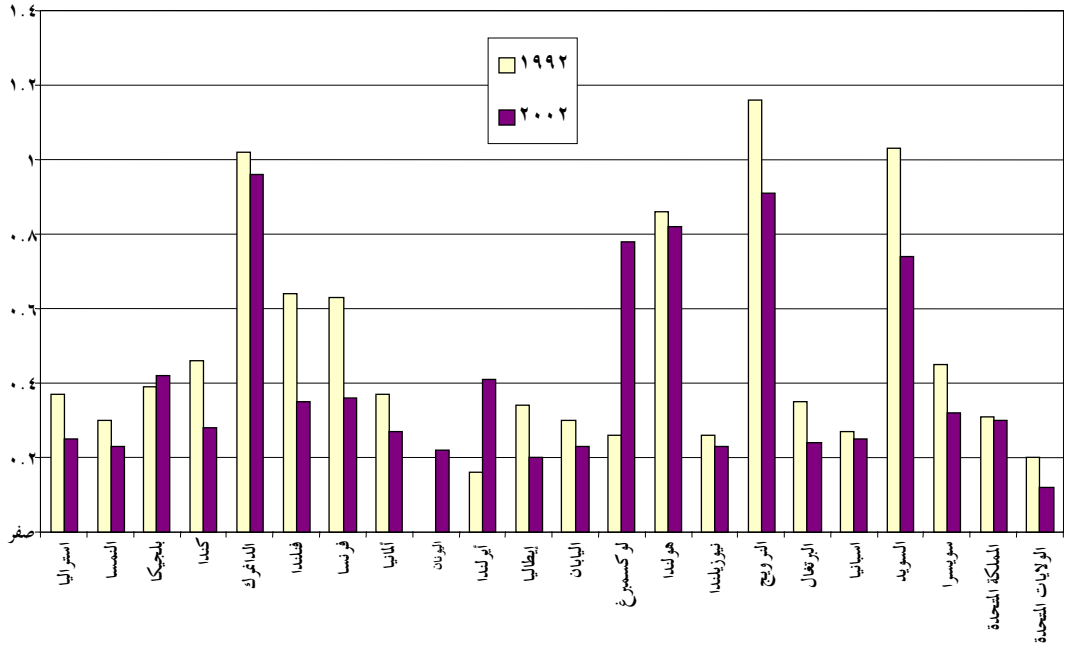

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٧٥ - ومن المقدر أن يلزم توفير ٥٠ بليون دولار إضافية في السنة من المساعدة الإنمائية الرسمية لتنفيذ الأهداف المتفق عليها دوليا، بافتراض أن تكون لدى البلدان النامية بيئات تمكينية محلية وسياسات اقتصادية كلية سليمة[٦٥]. وقد يكون من شأن الالتزامات المعقودة في سياق المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ زيادة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية بمبلغ ١٦ بليون دولار في السنة بحلول عام ٢٠٠٢ (انظر A/٥٨/٢١٦، الجدول ٣). ورغم أن هذه الإضافة تمثل زيادة نسبتها ٣٠ في المائة بالقيمة الحقيقية فهي لا ترفع معدل المساعدة الإنمائية الرسمية إلى إجمالي الدخل القومي إلا بنسبة ٢٦، في المائة بحلول عام ٢٠٠٦، وتترك أيضا فجوة تمويل كبيرة (انظر A/٥٨/٢١٦، الفقرة ١١٩).

٧٦ - وقد اتخذ المانحون بعض الخطوات لتحسين فعالية المساعدة الإنمائية عن طريق زيادة التناسق والتماسك (خطة جوهانسبرغ، الفقرة ٨٥ (ب)). وفي ''إعلان روما بشأن التنسيق'' الصادر في شباط/ فبراير ٢٠٠٣، أفصح رؤساء وكالات المعونة الثنائية والمؤسسات المتعددة الأطراف عن التزامهم بتنظيم إجراءات المانحين وزيادة تعزيز تملك البلدان المتلقية لزمام الأمر.

٧٧ - وقد انخفضت خدمة الدين للبلدان في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (الخطة، الفقرة ٨٩) من ٣,٧ بلايين دولار في ١٩٩٨ إلى ٢,٤ بليون دولار في ٢٠٠٢، مما قلل نسبة الديون إلى الصادرات من ١٦,٩ في المائة إلى ٩,٩ في المائة[٦٦]. غير أن تنفيذ المبادرة يسير بشكل أبطأ مما كان متوقعا. وبين أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، لم يبلغ نقطة التمام سوى بلدين جديدين (بنن ومالي)، فيصل المجموع إلى ٨ بلدان من أصل ٢٧ بلدا بلغت نقطة اتخاذ القرار، مقابل رقم مستهدف هو ١٩ بلدا. ومن بين البلدان الثمانية التي بلغت نقطة التمام عاد اثنان فعلا إلى معدل لصافي قيمة الدين الحالية إلى الصادرات يتجاوز ١٥٠ في المائة، وهو ما يعتبر فوق درجة التحمل[٦٧]. وثمة ١١ بلدا مؤهلة من حيث المبدأ للحصول على مساعدة تخفيف الدين في إطار المبادرة لم تبلغ بعد نقطة اتخاذ القرار[٦٨].

٧٨ - ولا تزال مساعدات تخفيف الدين الملتزم بها للبلدان السبعة والعشرين التي بلغت نقطة القرار أدنى من الكم المطلوب بنسبة ١٢ في المائة[٦٩]. وحتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، بلغ حجم تعهدات المانحين الثنائيين للصندوق الاستئماني لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ٣,٥ بلايين دولار، دفعت منها نسبة ٧٤ في المائة[٧٠]. وإلى الآن لم تعلن التزامها بالمشاركة في المبادرة عدة دائنين صغار متعددي الأطراف و ٢٤ بلدا دائنا. كما لا يزال كثير من الدائنين التجاريين راغبا عن الاشتراك[٦٩].

٧٩ - وفيما يتعلق بالبلدان المدينة غير الأطراف في المبادرة (خطة جوهانسبرغ، الفقرة ٨٩ (د))، وافق الدائنون الحكوميون في نادي باريس، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، على طريقة جديدة للتعامل مع البلدان التي تواجه صعوبات في سداد ديونها، وذلك بناء على طلب وزراء مالية مجموعة الثمانية في ٢٠٠٣. ووفق هذه الطريقة الجديدة، سوف تعد كل استجابة على قد كل حالة مالية محددة لكل بلد مدين، عوضا عن وضع قواعد معيارية تناسب فئات معينة من البلدان المدينة[٧١].

٨٠ - وتيسيرا لتنفيذ اتفاق آراء مونتيري، نص قرار الجمعية العامة ٢٧٣/٥٧ على إنشاء مكتب التمويل الإنمائي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. ويقدم هذا المكتب دعمه للعملية الحكومية الدولية في شأن متابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وييسر الاشتراك التام لجميع أصحاب المصلحة، وبخاصة مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، بوسائل من بينها تنظيم حوار رفيع المستوى بشأن تمويل التنمية. وقد عقد الحوار الرفيع المستوى الأول أثناء دورة الجمعية العامة الثامنة والخمسين يومي ٢٩ و٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

باء - التجارة

٨١ - في حين قد يؤدي عدم التوصل إلى اتفاق في كانكون إلى تعزيز الاتجاه نحو عقد اتفاقات تجارية ثنائية وإقليمية، فإن التزام معظم أعضاء منظمة التجارة العالمية بالنظام التجاري المتعدد الأطراف لا يزال راسخا[٧٢]. وعقد المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية اجتماعا في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣؛ ولم يؤد هذا الاجتماع إلى نتائج ملموسة ولكنه جدّد تأكيد الإحساس بأهمية المشاركة والالتزام بإكمال برنامج عمل الدوحة في حينه.

٨٢ - ومع تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي، شهدت التجارة العالمية تباطؤا ملحوظا في العامين ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ بعد أن كانت قد تنامت بنسبة تزيد على ٦ في المائة في السنة خلال التسعينيات من القرن الماضي[٧٣]. وقد نشطت بقوة في النصف الأول من عام ٢٠٠٣[٧٤]. ورغم أن حصة السلع المصنّعة في واردات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل قد ازدادت من ٤١,٦ في المائة عام ١٩٩١ إلى ٦٤.٣ في المائة عام ٢٠٠١[٧٥]، فإن المنتجات الأولية لا تزال تشكل نسبة ثلاثة أرباع أو أكثر من السلع المصدرة من الشرق الأوسط وأفريقيا جنوب الصحراء. وبالنسبة لمعظم البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء، تشكّل المنتجات الأولية أكثر من نسبة ٩٠ في المائة من الصادرات[٧٦].

٨٣ - وقد تدنت الأسعار العالمية للسلع الأساسية غير الوقودية خلال السنوات الـ ٢٠ الماضية بنسبة ٥٠ في المائة تقريبا، مشكلة بذلك عقبة رئيسية أمام التنمية المستدامة في كثير من البلدان النامية، مع أن انخفاض الأسعار يمكن أن يفيد مستوردي السلع[٧٧]. ومنذ عام ٢٠٠٢، كان ثمة اتجاه متصاعد للأسعار، وسبب ذلك في جزء منه زيادة شدة الطلب في الصين وفي بلدان أخرى من شرق آسيا[٧٨]. ولا تزال أسعار السلع الأساسية شديدة التقلب، مما يؤثر على البلدان النامية لا لكونها بلدانا منتجة فحسب، بل لكونها كذلك بلدانا مستوردة، نظرا لأن العديد من أقل البلدان نمواً تعتبر بلدانا مستوردة صافية للأغذية، حيث تشكل الواردات نسبة تتراوح بين ١٠ و ١٢ في المائة من مجموع السعرات الحرارية المستهلكة[٧٩].

٨٤ - وبالنسبة للمنتجات الزراعية، شهدت أوجه التحسن التي طرأت على الوصول إلى الأسواق، وتخفيض إعانات التصدير، وتخفيض الدعم المحلي للزراعة المشوه للتجارة (خطة جوهانسبرغ، الفقرة ٩٢ (ج)) تقدما ضئيلا منذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة . وقد ازداد الدعم الإجمالي للمنتجين في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (المنظمة) من ٢٢٧ بليون دولار في عام ٢٠٠١ إلى ٢٣٥ بليون دولار عام ٢٠٠٢، وكان نصيب الاتحاد الأوربي واليابان والولايات المتحدة في ذلك ١٠٠ بليون دولار، و ٤٤ بليون دولار و ٤٠ بليون دولار على التوالي[٨٠]. ومع أن بلدان المنظمة قد التزمت بتخفيض دعم الإنتاج، فإن هذا الدعم لا يزال يشكل ثلثي الدعم المحلي الإجمالي. وبقيت إعانات التصدير للمنتجات الزراعية بذات المستوى عام ٢٠٠٢ كما كانت عام ٢٠٠١، رغم التباين الواسع بين البلدان. وفي عام ٢٠٠٢، كان متوسط الأسعار التي حصل عليها مزارعو بلدان المنظمة أعلى بنسبة ٣١ في المائة من أسعار السوق العالمية، بعد أن كانت هذه النسبة ٥٧ في المائة في الفترة ١٩٨٥-١٩٨٨[٨٠].

٨٥ - وفيما حصل شيء من التخفيض في التعريفة الجمركية في أعقاب جولة أورغواي، لا يزال متوسط نسب التعريفة الجمركية الزراعية في منطقة المنظمة عند حوالي ٦٠ في المائة، مقابل ١٠ في المائة للتعريفة الصناعية. ويمكن تبين وجود ارتفاع في التعريفة الجمركية، مع وجود تعريفات أعلى على المنتجات الزراعية المصنّعة، في ١٢ من أصل ١٧ سلسلة سلعية رئيسية[٧٩]. وقد أُحرز بعض التقدّم في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق بالنسبة لأقل البلدان نمواً (خطة جوهانسبرغ، الفقرة ٩٣)، بعد أن أتاح عدد من بلدان المنظمة لأقل البلدان نموا فرص وصول سلعها بشكل شامل إلى الأسواق بدون تعريفة أو حصص[٨١]. إلا أن هوامش التفضيل هذه لأقل البلدان نمواً يمكن أن تتآكل تدريجيا مع زيادة تناقص التعريفة الجمركية العامة[٨٢].

٨٦ - يتم تحييد تأثيرات خفض التعريفة الجمركية جزئيا بتروع البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء إلى زيادة استخدام تدابير الطوارئ مثل رسوم مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية. كما برزت في السنوات الـ ٢٠ الماضية عوائق جديدة أمام تجارة المنتجات الزراعية مع انتشار الحواجز غير التعريفية، لا سيما المعايير الصارمة والمتعلقة بالوقاية الصحية وبصحة النباتات في البلدان المتقدمة النمو، التي توضع عادة استجابة لطلبات مستهلكي البلدان المتقدمة النمو[٨٣]. وكثيرا ما تفتقر البلدان النامية إلى كل من الخبرة الفنية والموارد المالية اللازمة لتلبية هذه المتطلبات الجديدة.

٨٧ - ويحظى قطاع المنسوجات والملابس بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية، المسؤولة عن ٥٠ في المائة من صادرات المنسوجات العالمية و ٧٠ في المائة من صادرات الملابس. وينتهي سريان اتفاق جولة أوروغواي بشأن المنسوجات والملابس في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، الأمر الذي يتطلب إلغاء جميع الحصص[٨٤]. وبالنسبة للبلدان النامية، يتوقع أن يؤدي إلغاء الحصص إلى تحقيق مكاسب في الدخل قدرها ٢٤ بليون دولار ومكاسب في ريع التصدير قدرها ٤٠ بليون دولار في السنة. وفي حين يتوقع أن تحصل البلدان النامية ككل على مكاسب، فإن البلدان النامية التي لا تخضع حاليا لقيود حصص الاتفاق، قد ترى حصصها في السوق تتناقص تدريجيا مع ازدياد المنافسة[٨٥].

٨٨ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، أقر المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية مبادئ توجيهية لتبسيط وتسهيل انضمام أقل البلدان نمواً إلى منظمة التجارة العالمية[٨٦]. وستصبح نيبال وكمبوديا أول بلدين من أقل البلدان نمواً ينضمان إلى عضوية منظمة التجارة العالمية بطريق التفاوض في إطارها[٨٧]. وزادت معظم الجهات المانحة مساعداتها التقنية المتصلة بالتجارة إلى البلدان النامية بشكل ثنائي ومن خلال الإسهام في الصناديق والبرامج المتعددة الأطراف من قبيل الصندوق الاستئماني العالمي لبرنامج الدوحة الإنمائي، والبرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية، والإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، بما فيها المساعدة من أجل بناء القدرات البشرية والمؤسسية، لدعم أقل البلدان نموا في أنشطتها التجارية والأنشطة المتصلة بالتجارة. ووضعت منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قاعدة بيانات مشتركة لبناء القدرات التجارية المتعلقة ببرنامج الدوحة الإنمائي، وذلك لرصد التطورات في مجال المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة[٨٨].

٨٩ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٣، أقر وزراء التجارة لأقل البلدان نموا إعلان دكا الذي يتطرق إلى قضايا ذات اهتمام مشترك، بما فيها الوصول إلى الأسواق بدون رسوم جمركية وبدون حصص، وتراجع المزايا التفضيلية، والزراعة، والمعاملة الخاصة والتفاضلية[٨٩]. وأقرّ

المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، في آب/أغسطس ٢٠٠٣، برنامج عمل ألماتي الذي يتطرق إلى خمسة مجالات ذات أولوية هي: قضايا سياسات العبور؛ وتطوير البنى التحتية وصيانتها؛ والتجارة الدولية والتسهيل التجاري؛ وتدابير الدعم الدولية؛ والتنفيذ والاستعراض (انظر A/٥٨/٣٨٨).

جيم – التقنية

٩٠ – بدأت السياسات البيئية في البلدان المتقدمة النمو والاقتصادات الناشئة تتحول من نهج مكافحة التلوث، أساسا من خلال تكنولوجيا المكافحة عند المصب، إلى الوقاية من التلوث من خلال زيادة كفاءة ونظافة عمليات الإنتاج. وقد غيّرت العديد من الحكومات هياكلها التنظيمية لتشمل تقديم حوافز مالية للتشجيع على زيادة نظافة الإنتاج مما يزيد الطلب على التكنولوجيات الأنظف[٩٠]. ويمكن للعولمة أن تشجع على التدفق الدولي للتكنولوجيات السليمة بيئيا، إلا أن الحاجة تدعو أيضا إلى زيادة تطوير البيئة السياسية بما يساعد على التعجيل بنقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية (خطة جوهانسبرغ، الفقرتان ١٠٥ و ١٠٦).

٩١ – وتحدث معظم عمليات نقل التكنولوجيا الدولية في سياقات التجارة، والاستثمار الأجنبي المباشر، ومشاريع البنى التحتية؛ وكثير منها يمول من المساعدة الإنمائية الرسمية. وتُعد أصناف المحاصيل والأساليب الزراعية المحسّنة التي تستحدثها مراكز البحوث الزراعية والثروة السمكية والغابات الدولية مصدرا مهما آخر من مصادر التكنولوجيا للبلدان النامية. ويلاحظ أن العديد من البلدان المنخفضة الدخل المشاركة هامشيا في تدفقات التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر هي ذات قدرة ضئيلة جداً على الوصول إلى هاتين القناتين التكنولوجيتين الرئيسيتين. وقد أدى تدني الاستثمار العام في البحوث الزراعية إلى التباطؤ في استنباط ونقل تكنولوجيات محاصيل جديدة، وخاصة التكنولوجيات المفيدة للمزارعين الفقراء في البلدان النامية. ويعد نقص البحوث الطبية العالمية فيما يتعلق بالأمراض الاستوائية، وخاصة الأمراض التي يكثر ضحاياها بين الفقراء، عيب هام آخر. وفي حالات المساعدة الإنمائية الرسمية، تدرك الجهات المانحة تماما الحاجة إلى دمج بناء القدرات التكنولوجية في مشاريعها، إلا أن خدمة وصيانة التكنولوجيات الحديثة قد تكون مكلفة بالنسبة للبلدان الفقيرة، واستخدام التكنولوجيات المتعدّدة في تطبيقات معينة – مثل مضخات الماء – يزيد مشاكل بناء القدرات تعقيدا.

٩٢ - وقد تضمّن إعلان الدوحة الوزاري للمرة الأولى ولاية تقضي بأن ينظر أعضاء منظمة التجارة العالمية في الصلة بين التجارة ونقل التكنولوجيا، وأنشأ الإعلان فريق عمل لهذا الغرض. ولم يتم حتى الآن الاتفاق على توصيات. أما بالنسبة إلى نقل التكنولوجيا إلى أقل البلدان نموا، فقد قرر مجلس الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس) لمنظمة التجارة العالمية، في شباط/فبراير ٢٠٠٣، ضرورة أن يقوم أعضاؤه بتقديم تقارير سنوية عن الإجراءات المتخذة أو المزمعة لتسهيل عملية النقل هذه بموجب المادة ٦٦-٢ من اتفاق تريبس.

٩٣ - ولا يزال توافر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (خطة جوهانسبرغ، الفقرة ١١٢) في البلدان النامية محدودا، لكن، مع تدني التكاليف بسرعة، تحسّن الأمر تحسنا كبيرا خلال العقد الماضي؛ إذ ازدادت النسبة المئوية للأشخاص الذين يحصلون على خدمات هاتفية من ٢,٤ في المائة عام ١٩٩٠ إلى ٢٠,٨ في المائة عام ٢٠٠٢، والذين لديهم حواسيب مع الارتباط بالإنترنت من ٠,٣ في المائة إلى ٣,٢ في المائة. إلا أنه لا تزال توجد فجوة واسعة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. وعلاوة على ذلك، فإن توافر هذه التكنولوجيات يتفاوت كثيرا بين البلدان النامية، مع تأخر كل من أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا (انظر A٥٨/٣٢٣/، الجدول ١٨). إن تضييق هذه الهوة الرقمية سيكون إحدى المهام الرئيسية التي يضطلع بها مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، الذي يتم على مرحلتين، الأولى في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ والثانية في تونس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وقد أسفرت المرحلة الأولى عن إعلان المبادئ وخطة العمل[٩١]، المتضمن رؤية عامة، إضافة إلى المسائل الجوهرية المرتبطة بمجتمع المعلومات. وركز الإعلان والخطة بشكل خاص على ضرورة أن تؤدي تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى أوجه نفع في جميع جوانب الحياة، وتطوير حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية، والمساهمة في الإنتاج المستدام وأنماط الاستهلاك، والتقليل من الحواجز التقليدية التي تعترض الوصول المتكافئ إلى الأسواق المحلية والعالمية.

دال - المسؤولية الاجتماعية للشركات

٩٤ - واصلت الصناعة وأصحاب المصلحة الآخرون وضع برامج عن المسؤولية الاجتماعية للشركات (خطة جوهانسبرغ، الفقرة ٤٩) استجابة لعولمة الإنتاج والقلق في البلدان المتقدمة النمو إزاء شروط العمل في البلدان النامية. وقد مورس ضغط على الشركات عبر الوطنية الكبيرة ذات العلامات التجارية المعروفة وسلاسل التوريد الواسعة النطاق في البلدان النامية، وطلب إلى هذه الشركات كفالة أن تتقيد سلاسل التوريد التابعة لها بمعايير العمل الدولية

الأساسية وأن تساهم في جهود التنمية المستدامة للبلدان المضيفة. واستجابت الشركات بوضع مدونات قواعد سلوك وأنظمة رصد لنفسها ولمورديها. ومنذ وضْع أول مدونة سلوك تتعلق بالشركات عام ١٩٩١، تم اعتماد ما يقرب من ١ ٠٠٠ مدونة. كما وضع عدد من نظم تقييم وتصديق من أطراف ثالثة، وكان ذلك في بعض الحالات بالتعاون مع منظمات عمالية غير حكومية ومنظمات أخرى. وتشجّع بعض حكومات البلدان النامية على تعزيز روح المسؤولية الاجتماعية لدى شركاتها، لتعزيز كل من التنمية المستدامة والصادرات الوطنية. وإن عدد الشركات والمرافق التي تشملها هذه النظم، رغم أنها لا تزال صغيرة جدا وفق المعايير العالمية، آخذ في النمو، وجار تعزيز هذه النظم[٩٢].

سادسا – الإطار المؤسساتي والإستراتيجي للتنمية المستدامة

ألف – المبادرات الدولية والإقليمية لبناء القدرات والشراكات

٩٥ – تبذل الجهود من خلال منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى لتعزيز شراكات التنمية المستدامة بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، ولتعزيز مشاركة المجموعات الرئيسية (خطة جوهانسبرغ، الفصل التاسع). وتعقد منتديات تنفيذ إقليمية للتحضير للدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة، وتعد تقارير إقليمية بالتعاون مع اللجان الإقليمية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى.

٩٦ – وعلى الصعيد الإقليمي، ما فتئت لجان الأمم المتحدة الإقليمية، والمصارف الإنمائية الإقليمية، وغيرها من المنظمات الإقليمية، تدرج مفهوم التنمية المستدامة في برامجها، وتحقق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتقيم شراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص. وإدراكا من المنظمات الإقليمية أن هذا النهج المتكامل في التنمية من شأنه أن يولد رؤى معينة تتجاوز مجال الاقتصاد الكلي التقليدي والنهج القطاعية التقليدية، وإن شابه أيضا قدر أكبر من التعقيد – خاصة في سياق العولمة – فقد باتت هذه المنظمات تسعى إلى إقامة الهياكل المؤسسية التي تحتاجها ويحتاجها أعضاؤها من أجل بناء القدرات.

باء – الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة

٩٧ – اتخذت الكثير من البلدان، بمساندة دولية في بعض الحالات، خطوات صوب وضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة، تحقق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، على نحو ما دعا إليه جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطة تنفيذ جوهانسبرغ (الفقرة ١٦٢ (ب)). وقد صيغت هذه الاستراتيجيات

في بعض البلدان على أنها استراتيجيات للحد من الفقر تحقق التكامل بين القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٩٨ - وقد أبلغ خمسون بلدا بوجود استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة أو بالعمل على وضع استراتيجية من هذا القبيل، بينما كان لدى ٦٥ بلدا آخر عناصر لاستراتيجية للتنمية المستدامة. ومن المقرر تضمين معلومات أحدث عن الاستراتيجيات الوطنية في التقارير الوطنية الموجهة إلى اللجنة في دورتها الثانية عشرة. وقد عقدت منظومة الأمم المتحدة، ولاسيما إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حلقات عمل لبناء القدرات ونظمت مشاريع للمساعدة التقنية لدعم العمل على وضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة. كما قدمت المنظمات غير الحكومية الدولية قدرا كبيرا من الدعم.

٩٩ - وتعالج الخطط الوطنية واستراتيجيات الاقتصاد الكلي والاستراتيجيات القطاعية بوجه عام عناصر الاستدامة، ولكن في إطار غير مترابط في الغالب. ففي بعض البلدان النامية على سبيل المثال، قُدمت استراتيجيات خفض الفقر على أنها خطط استراتيجية شاملة رغم أنها لا ترتبط في كثير من الأحيان بالاستراتيجيات الأخرى من قبيل استراتيجية التنوع البيولوجي وخطة العمل الوطنية أو خطط العمل الوطنية لمكافحة التصحر. كما أنها لا تراعي بوجه عام القضايا البيئية المراعاة الكافية، حتى عندما تكون حالة البيئة مقوما هاما لخفض الفقر. كذلك، لم تأخذ السياسات القطاعية للتنمية الزراعية أو الصناعية أو التعليمية في حسبانها في كثير من الحالات استراتيجيات خفض الفقر أو الإدارة السليمة للموارد الطبيعية.

سابعا - الحالة الراهنة والتحديات المقبلة

١٠٠- بالنظر إلى أن المدة الزمنية التي انقضت على انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة قصيرة بعض الشيء، فإن حالة التقدم في التنفيذ مشجعة إلى حد ما في مجالات معينة. غير أن المبادرات الدولية والإقليمية الجديدة في الكثير من الحالات لم تترجم بعد إلى تحسينات يمكن الاستدلال عليها بمؤشرات للرفاه البشري والتنمية المستدامة. ومن ثم، فلا مناص في الوقت الراهن من الاعتماد في أغلب الأحيان على العمليات المنفذة لقياس مدى التقدم المحرز في تنفيذ خطة جوهانسبرغ ، وإن ازدادت الخبرات ثراء وبدأت دروس نافعة تكتسب على الصعيدين الوطني والمحلي. ويضاف إلى ذلك أن البيئة السياسية والاقتصادية الدولية لم تكن مواتية بشدة لتحقيق التقدم في الآونة الأخيرة. والآن، ومع تسارع وتيرة الانتعاش الاقتصادي في العالم، فلعل الصورة تتغير، وإن تبقت تحديات كبرى تعترض سبيل تعزيز المؤسسات المتعددة الأطراف التي تحدد الظروف الإطارية للتنمية المستدامة وتعرقل استمرارية التقدم صوب معالجة المشاكل البيئية العالمية.

١٠١- والتقدم المحرز أوضح ما يكون حيثما كانت المصالح الهامة غير مهددة بخطر مباشر أو، بدلا من ذلك، حيثما وجدت دوائر قوية تؤثر تحويل دفة السياسات صوب التوسع في التنمية المستدامة. كذلك، فبينما تحقق قدر كبير من النجاح في إدارة المشاعات العالمية، لكنها تظل مجالا من أكثر المجالات الحافلة بالتحديات التي تواجه الدبلوماسية البيئية الدولية، ولا سيما حينما يكون من المتصور أن منفعتها على الصعيد الوطني ستتأتى على فترة زمنية أبعد وبصورة أقل يقينا بكثير بالمقارنة بما يُتكبد من نفقات على هذا الصعيد. كما أن الاتفاق العام على المبادئ والأطر أيسر منالا من وضع سياسات وإصلاحات مؤسسية ملموسة قد تنطوي على ضروب من المعاناة.

١٠٢- ويمكن القول بشيء أكبر من التحديد بأن التدابير الموضوعة لإنشاء مناطق محمية بحرية وللحد من مخاطر معينة على البيئة البحرية من جراء النقل البحري تحقق تقدما يفوق في سرعته التقدم المحرز في إصلاح نظام الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك. وتحظى الإدارة السليمة للمواد الكيميائية بدعم واسع النطاق - وإن كانت بعض التدابير المحددة المتصلة باختبارات المواد الكيميائية الباهظة التكلفة قد لا تحظى بذلك. ويجتذب العمل على بناء القدرات التجارية في البلدان النامية موارد من مانحين متعددين، بينما مازال إصلاح السياسات الزراعية للبلدان الغنية يلقى مقاومة صلبة. فعندما أمكن لبعض الشركات الكيميائية الكبرى معالجة مشكلة تآكل طبقة الأوزون باستخدام مواد ثبتت صلاحيتها كبديل للمواد المستنفدة لطبقة الأوزون، تفتحت الأبواب أمام معالجتها؛ ولكن ما أن طالت تدابير التحكم المزارعين الذين لا يستخدمون مواد بديلة للمواد المستنفدة لطبقة الأوزون، حتى ضاقت الأبواب. ومن المتصور أن لمعالجة تغير المناخ آثاراً اقتصادية واسعة النطاق، منها ما يمس بعض الصناعات الرئيسية. ومازال الأمر يتطلب ظهور مجموعة هامة من الشركات ذات النفوذ التي لديها استراتيجيات طويلة الأجل مرتبطة ارتباطا وثيقاً بتنمية واستخدام مصادر الطاقة ذات المحتوى الكربوني المنخفض. وقد تجمدت خطوات التقدم في العمل على إبطاء وتيرة إزالة الغابات وفقدان التنوع البيولوجي حيثما كانت المنافع البيئية العالمية مترتبة إلى حد بعيد على جهود البلدان النامية التي يجب أن توافق على التخلي عن خيارات معينة لاستغلال مواردها الطبيعية.

١٠٣- والإقناع بالحجج الأخلاقية قوة كبرى دافعة للتغيير في بعض الحالات، حيث تطغى الحتميات الأخلاقية على المصالح التجارية - ومما يشهد على ذلك قضية مضادات الفيروسات الرجعية، وتخفيف الديون على البلدان الفقيرة مثال آخر. والاهتمام الكبير الذي تحظى به الآن المسؤولية الاجتماعية للشركات لما يساهم في تنبيه الشركات الكبيرة إلى حد بعيد إلى الأمور التي قد تمس سمعتها في المحصلة الأخيرة.

١٠٤- والصورة مختلطة على الصعيد الإقليمي، فأضخم التحديات تواجه بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء، حيث اجتمعت على مشكلة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) مشاكل تفشي الفقر وسوء التغذية وقصور البنية التحتية لتوهن أساس التنمية المستدامة في كثير من البلدان. ومن البوادر المبشرة بالأمل تأسيس الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وعزم بعض المنظمات الإقليمية والحكومات على تعزيز ضروب من النمو تراعي مصالح الفقراء بجملة وسائل من بينها بناء القدرات التجارية واجتذاب قدر أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات الكثيفة العمالة، وبتحسين الحكم السياسي. وبعد سنوات طويلة من التدهور، تزايدت مؤخرا معدلات المساعدة الإنمائية الرسمية نوعا ما بالقيمة الحقيقية، كما أن حجم التمويل الموجه للوقاية والعلاج من الفيروس/الإيدز نما بخطى سريعة. غير أن فجوة الموارد مازالت هائلة، حيث تتطلب التنمية المستدامة استثمارات على جبهات متعددة - شق الطرق في المناطق الريفية وإقامة البنى التحتية الأخرى للنقل، وتوفير الكهرباء والمياه والمرافق الصحية - بالإضافة إلى الإنفاق المتكرر على التعليم والرعاية الصحية. واستمرار ارتفاع معدل الخصوبة وسرعة تزايد أعداد الأطفال الذين هم في سن الالتحاق بالمدارس وكذلك ضخامة عدد السكان المصابين بالفيروس/الإيدز وتزايده كلها عوامل تثقل كاهل قطاعي التعليم والصحة. والجفاف والتصحر وتدهور الأراضي أعباء ثقيلة على الكثير من البلدان الأفريقية، كما أن عدم توافر وسائل جديدة لتحسين الإنتاجية الزراعية في الأراضي الحدية عائق كبير يقلل من التقدم.

١٠٥- أما في آسيا، وهي المنطقة التي تضم أكبر عدد من الفقراء، فكانت الصورة واعدة بآمال أوسع، حيث تقلصت رقعة الفقر في شرقي آسيا بصورة مذهلة، ويبدو أنها آخذة في الانحسار في جنوب آسيا التي نعمت بمعدل مرتفع للنمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة. وإذا استمرت هذه التوجهات الأخيرة، فسيتحقق الهدف الإنمائي للألفية الرامي إلى تخفيض نسبة الفقراء في آسيا إلى النصف، وربما تم ذلك قبل حلول عام ٢٠١٥ بفترة طويلة. ولئن كانت زيادة الرفاهية ستيسر الاستثمار في التعليم والصحة والمرافق البيئية الأساسية، لكن نجاح آسيا في المجال الاقتصادي يجلب في ركابه تحديات بيئية هائلة في نطاقات متعددة - بدءا من النفايات الخطرة والكيميائيات السامة، إلى إزالة الغابات وفقدان التنوع البيئي، فالارتفاع السريع في انبعاثات غازات الدفيئة. غير أن اتساع أبواب الانفتاح الاقتصادي يزيد من إمكانيات الحصول على تكنولوجيات حديثة أكثر نظافة عن طريق الاستيراد والاستثمار الأجنبي المباشر على السواء. كما أن الضغوط التنافسية المتصاعدة تحبذ في الوقت ذاته تحسين كفاءة استغلال الموارد، وإن كان من الممكن أيضا أن تشجع على التملص من النظام حيثما كان الإنفاذ ضعيفا.

١٠٦- وكان حظ أمريكا اللاتينية والكاريبي الاقتصادي أسوأ كثيرا من حظ آسيا في العقد الماضي. فكان من الصعب بسبب تفاوت الدخول الهائل، الحصول على دعم كبير متصل لإنجاز إصلاحات اقتصادية من شأنها أن توجد اختلالات مؤلمة في الأجل القصير ولما تحقق بعد سوى نمو ضئيل. ويوجد بالمنطقة قطاع صناعي هائل ولكن حصته من المصنوعات كنسبة من مجموع الصادرات أقل بكثير منها في شرق آسيا والمحيط الهادئ بل وفي جنوب آسيا. وكما هو الحال مع أفريقيا والشرق الأوسط، يؤدي الاعتماد على السلع الأساسية إلى قوة تأثر بعض البلدان بتقلبات الأسعار والاتجاهات المعاكسة. والضعف إزاء الكوارث الطبيعية لا يزال أحد الشواغل الرئيسية، وخصوصا لدى بلدان الكاريبي وأمريكا الوسطى. وقد صارت عدة بلدان في أمريكا اللاتينية والكاريبي تعتمد بشدة على التحويلات المالية من الخارج، التي ثبت مؤخرا أنها مصدر مستقر نسبيا للتمويل الخارجي إذا قورنت بالتدفقات الرأسمالية الخاصة. ومع ضآلة التقدم نحو خفض الفقر ومحدودية وصول فقراء الريف إلى الأراضي، لا تزال الضغوط قوية على الموارد الطبيعية. ومن ناحية أخرى، ثمة تطور إيجابي جدا يتمثل في الزيادة الحادة في نسبة القيد بالمدارس الثانوية في نصف العقد الأخير. كما بدأت تؤتي ثمارها في بعض البلدان نهج مبتكرة فيما يتعلق بالسياسة البيئية.

١٠٧- وكان التقدم محدودا كذلك في منطقة غربي آسيا في العقد الأخير. فالاعتماد الهائل المستمر على صادرات الوقود الأحفوري قد يمثل مشكلة كبيرة عند اتخاذ إجراءات دولية متضافرة لخفض انبعاثات غاز الدفيئة، إذا تقرر عمل ذلك. وتتأثر تحويلات العاملين، داخل المنطقة وأيضا إلى جنوب وجنوب شرق آسيا، تأثرا كبيرا بالأحوال الاقتصادية في كبريات البلدان المصدرة للنفط. وتحقق تقدم كبير في نسب التحاق الفتيات بالمدارس في العقد الماضي، وبخاصة في التعليم الثانوي، إلا أن من اللازم زيادة التحسين. وعلى ضوء توقعات الزيادة السكانية الكبيرة في المنطقة سيلزم تكريس استثمارات مستمرة لمواصلة التقدم على جبهة التعليم في العقود القادمة. ويشكل الإحساس بعدم استقرار المنطقة مثبطا كبيرا للاستثمار الخاص خارج القطاعات التي يكون ارتفاع عائدها المتوقع مبررا للإقدام على المخاطرة.

١٠٨- ومعظم البلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تخرج الآن من عقد من التدهور شهد انخفاضا في مستويات المعيشة والمؤشرات الاجتماعية. ويحظى عدد منها بوفرة في الموارد ويستفيد من ارتفاع أسعار النفط والغاز وسلع أساسية أخرى. ومع تدهور الصناعات الثقيلة لهذه البلدان استطاعت أن تخفض كثيرا من انبعاثات غاز الدفيئة ولكنها قد لا تجني فوائد مالية كبيرة من بيع حصصها غير المستعملة من الانبعاثات في غياب بروتوكول كيوتو. ومع

اندماج العديد من هذه البلدان في الاتحاد الأوروبي، يتوقع أن تتواءم مستوياتها المعيشية بسرعة كبيرة مع مستويات الاتحاد الأوروبي، وهو ما يصدق أيضا على معاييرها البيئية.

١٠٩- وتظهر لدى البلدان المتقدمة النمو بعض بوادر الإمساك بزمام القيادة العالمية إزاء التنمية المستدامة، إلا أن ما تفعله هو أقل بكثير مما تستطيعه. وقد تحسنت أرقام المساعدة الإنمائية الرسمية قليلا في الآونة الأخيرة ولكنها لا تزال أدنى بكثير من المستهدفات الدولية ومتطلبات إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ خطة جوهانسبرغ وغيرها من الاتفاقات الدولية. ولا تزال الأسواق تفرض درجة عالية من الحمائية إزاء السلع التي تهتم كثيرا بتصديرها البلدان النامية. وتبذل جهود لاتباع أنماط قابلة للاستمرار في مجالي الاستهلاك والإنتاج ولكن هناك الكثير مما يؤمل تحقيقه - ولاسيما في مجال خفض نسبة توليد النفايات وانبعاث غازات الدفيئة للفرد الواحد وأيضا في مجال تحسين إدارة مصايد الأسماك. وتظل البلدان المتقدمة النمو مصدر معظم التجديد التكنولوجي. غير أن هناك تحديا آخر مطروحا هو دعم جهود البحث والتطوير للتصدي للمشاكل الصحية والتغذوية التي تشق على الفقراء في العالم النامي، مع الحرص على أن تكون نواتج هذه البحوث ميسورة التكلفة. ولا غنى في التصدي لتغير المناخ عن جهود البلدان المتقدمة من أجل استحداث ونقل تكنولوجيات أنظف في مجال الطاقة.

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E٩٣.I.٨. والتصويب)، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) القرار دإ-٢/١٩، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع .E٠٣II.A.I.، والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٤) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي .E٢٠٠٣/٦١/.

(٥) قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

(٦) التوقعات الاقتصادية العالمية ٢٠٠٤ (البنك الدولي)، ٢٠٠٣.

(٧) حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠٠٣ (منظمة الأغذية والزراعة)، ٢٠٠٣؛ وج. فون براون وآخرون (٢٠٠٢)، ''لمحة عامة عن الحالة الغذائية في العالم. الأمن الغذائي: مخاطر جديدة وفرص جديدة''، المعهد الدولي لبحوث السياسة الغذائية، موجز معد للعرض على الاجتماع السنوي للفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية، نيروبي، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

(٨) حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠٠٣ (منظمة الأغذية والزراعة)، ٢٠٠٣.

(٩) ج. فون براون وآخرون (٢٠٠٢)، مرجع سبق ذكره.

(١٠) انخفض أيضا حاصل إنتاجية العوامل في الهند في غضون الثمانينات والتسعينات. ويمكن أن يعزى هذا الانخفاض إلى تباطؤ الزيادة في الإنتاجية بعد إدخال أصناف عالية الإنتاجية في مرحلة أسبق، وانخفاض الاستثمارات العامة في القطاع الزراعي، وزيادة التدهور في الموارد الطبيعية. انظر ''الهند: مواصلة الإصلاح، خفض الفقر'' (البنك الدولي)، ٢٠٠٣.

(١١) انظر www.ifpri.org/، ولا سيما موضوع البحث المتعلق بالتنمية المستدامة لأقل الأراضي حظا.

(١٢) M.W. Rosegrant and S.A. Cline, "Global Food Security: Challenges and Policies" Science Magazine, vol ١٩١٧-١٩٢٠، pp. ٢٠٠٣ December ١٢، ٥٦٥٢، No. ٣٠٢.

(١٣) تقرير الحالة الصحية في العالم ٢٠٠٣ (منظمة الصحة العالمية)، جداول المرفق. والأمراض الفتاكة الرئيسية الأخرى السائدة في البلدان النامية هي حالات الاعتلال قرب أو بعيد الولادة (٢,٥ مليون وفاة في ٢٠٠٢)، والسل (١,٦ مليون وفاة)، والملاريا (١,٢ مليون وفاة).

(١٤) حالة الأطفال في العالم ٢٠٠٣ (اليونيسيف)، الجدول ٩ من المرفق.

(١٥) المرجع نفسه، الجدول ١.

(١٦) الوفيات النفاسية في عام ٢٠٠٠ (منظمة الصحة العالمية/اليونيسيف)، ٢٠٠٣.

(١٧) آخر تطورات وباء الإيدز (برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز/منظمة الصحة العالمية)، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

(١٨) UN/POP/MORT٢٠٠٣/١٢/، (شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية) الصفحة ٢.

(١٩) مشروع الألفية، ورقة معلومات أساسية لقوة العمل المعنية بالأمراض الرئيسية والحصول على الدواء، المجموعة الفرعية المعنية بالفيروس/الإيدز، الصفحة ١٠.

(٢٠) UN/POP/MORT٢٠٠٣/١٢/، الصفحات ٣-٩؛ وأثر الفيروس/الإيدز - منظور سكاني وإنمائي (صندوق الأمم المتحدة للسكان)، ٢٠٠٣، الصفحات ٤٩-٥١.

(٢١) تقرير الحالة الصحية في العالم ٢٠٠٢ (منظمة الصحة العالمية)، الجدول ٢ من المرفق.

(٢٢) تقرير مرحلي عن الاستجابة العالمية لوباء الفيروس/الإيدز، ٢٠٠٣ (برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز)، متابعة دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالفيروس/الإيدز لعام ٢٠٠١، الصفحة ١٠.

(٢٣) انظر www.unaids.org.

(٢٤) انظر www.globalfund.org/en.

(٢٥) التعليم للجميع ٢٠٠٢، (اليونسكو)، فصل الموجز، ص ٦.

(٢٦) تقرير الرصد العالمي لهدف التعليم للجميع، ٢٠٠٢ (اليونسكو)؛ و A٥٨/٣٢٣/، المرفق.

(٢٧) A٥٨/٣٢٣/، المرفق.

(٢٨) تقرير الرصد العالمي لهدف التعليم للجميع ٢٠٠٣/٢٠٠٤ (اليونسكو)، الجدول ٢-٩.

(٢٩) المرجع نفسه، الصفحات ٦٦-٧١.

(٣٠) وثيقة اليونسكو ٣٢C/INF.

(٣١) انظر www.gpa.unep.org/documents/npa-docs.htm.

(٣٢) انظر www.gpa.unep.org/water/initiative.html.

(٣٣) Invasive Species Threaten Africa's Wetlands", Environment News Service"٢٠٠٣and Jeffery R. McNeely ؛ and Frederik Schulyser؛ ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي المعني بأثر المشكلات البيئية العالمية على المياه البحرية الساحلية، جنيف ١٦-١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

(٣٤) MPA News, vol٥.No ،٤ .Oct ،٢٠٠٣(http://depts.washington.edu/mpanews) . .

(٣٥) حالة مصائد الأسماك والزراعة المائية في العالم (منظمة الأغذية والزراعة)، ٢٠٠٢.

(٣٦) اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (١٩٨٢)، واتفاقية منظمة الأغذية والزراعة لتعزيز امتثال سفن الصيد في أعالي البحار للتدابير الدولية للحفظ والإدارة (١٩٩٤)، واتفاق تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ذات الصلة بحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال (١٩٩٥)، ومدونة قواعد السلوك لصيد الأسماك المتسم بالمسؤولية وخطة عملها الدولية الصادرتان عن منظمة الأغذية والزراعة (١٩٩٥).

(٣٧) S. M. Garcia and D. J. Doulman, "Towards responsible ocean and coastal capture fisheries: The FAO pro- gramme in a WSSD perspective" (FAO Fisheries Department), November٢٠٠٣ .

(٣٨) تقوم منظمة الأغذية والزراعة في تنفيذ مدونة قواعد السلوك لصيد الأسماك المتسم بالمسؤولية وخطط العمل الدولية ذات الصلة، لجنة مصائد الأسماك، الدورة الخامسة والعشرون)COFI/٢٠٠٣/٣.Res/١(، شباط/فبراير ٢٠٠٣.

(٣٩) بلغ عدد السفن الكبيرة أقصاه في عام ١٩٩١ عند ٢٦ ٠٠٠ سفينة وانخفض إلى حوالي ٢٢ ٠٠٠ سفينة، وانخفض عدد إنشاءات السفن الكبيرة الجديدة من ٢ ٠٠٠ سنويا في السبعينات إلى حوالي ٣٠٠ سنويا؛ انظر س. م. غارسيا و د. ج. دولمان، ٢٠٠٣، مرجع سبق ذكره.

(٤٠) لجنة مصائد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، "دليل لتبين وتقييم الإعانات في قطاع مصائد الأسماك والإبلاغ عنها" (COFI٢٠٠٣.INF/١٢، التذييل هاء).

(٤١) يتوقع، بحلول ٢٠٢٠، أن تبلغ نسبة الاستزراع السمكي والزراعة المائية ٤٨ في المائة من مجموع الإنتاج الكلي، بعد أن كانت ٣١ في المائة عام ١٩٩٧. C. Delgado and others*The Future of Fish — Issues and Trends* International Food Policy Research Institute, September ،٢٠٠٣see www.ifpri.org/ pu) bs/ib/ib٥(pdf.

(٤٢) FCCC/SBSTA٢٠٠٣/١٤/ والتصويب ١.

(٤٣) انظر FCCC/SBI٢٠٠٣.L/٣١/.

(٤٤) تقرير فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي ٢٠٠٢، بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)، ٢٠٠٢.

(٤٥) انظر www.redlist.org/infotables.html/.

(٤٦) تقرير الكوكب الحي ٢٠٠٢، الصندوق العالمي للأحياء البرية (www.panda.org/news_facts/publications/ general/livingplanet/index.cfm).

(٤٧) انظر www.millenniumassessment.org

(٤٨) انظر مثلا: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ٢٠٠٢، Ind"icators to Measure Decoupling of En)vironmental Pressures from Economic Growth", General Secretariat, SG/SD٢٠٠٢(١ ،FINAL/١٦ ،May Paris.

(٤٩) انظر www.un.org/esa/sustdev/sdissues/consumption/marrakech.htm..

(٥٠) انظر www.pic.int.

(٥١) انظر www.pops.int.

(٥٢) انظر www.unitar.org/cwm.

(٥٣) http://www.chem.ch/saicm/SAICM/draftelements/Default.htm..

(٥٤) انظر UNEP/GC٢٢/INF/٢٢..

(٥٥) الوكالة الدولية للطاقة، توقعات الطاقة في العالم ٢٠٠٢: الطاقة والفقر (منشورات الوكالة).

(٥٦) توقعات الطاقة في العالم، رؤى ٢٠٠٣: توقعات الاستثمار في الطاقة في العالم: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/الوكالة الدولية للطاقة.

(٥٧) مجموعة السبعة الكهربائية (E)٧ هي مجموعة مؤلفة من تسع شركات كهربائية في بلدان مجموعة السبعة وهدفها أن تلعب دورا ناشطا في قضايا الكهرباء العالمية الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة.

(٥٨) منظمة السياحة العالمية: http://www.world-tourism.org/market_research/facts/market_trends.htm.

(٥٩) مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠١ (البنك الدولي)، الجدول ٤-٩.

(٦٠) تمويل التنمية في العالم ٢٠٠٣ (البنك الدولي)، جدول التذييل ألف-٢٢.

(٦١) تقرير الاستثمار في العالم ٢٠٠٣، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E٠٣.II.D.٨.).

(٦٢) انظر www.oecd.org/dac.

(٦٣) تقرير الاستثمار في العالم ٢٠٠٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E٠٣.II.D.٨.).

(٦٤) Doing Business in٢٠٠٤Understanding Regul :ation (البنك الدولي)، ٢٠٠٣، (انظر http://rru.worldbank.org/doingbusiness/doingbusiness٢٠٠٤aspx.).

(٦٥) انظر A٥٥/١٠٠٠؛ أي بمعدل ٥٥ دولارا للفرد الواحد من سكان بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المرتفعة الدخل، اعتبارا من ٢٠٠١.

(٦٦) مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون - حالة التنفيذ (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، التذييل، الجدول ٢.

(٦٧) تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، ص ١٥٣.

(٦٨) مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون - حالة التنفيذ (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، التذييل، الجدول ١.

(٦٩) تمويل التنمية في العالم ٢٠٠٣ (البنك الدولي)، ص ١٣٣.

(٧٠) انظر www.worldbank.org/hipc/progress-to-date/TrustFundSep٠٣pdf..

(٧١) الأمم المتحدة (٢٠٠٤)، دراسة الحالة الاقتصادية في العالم وتوقعات المستقبل ٢٠٠٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E٠٤.II.C.٢.) ٢٠٠٣، ص ٤٠.

(٧٢) انظر خطة تنفيذ جوهانسبرغ، الفقرة ٩٠.

(٧٣) دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم ٢٠٠٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E٠٣.II.C.١.)؛ وتقرير التجارة والتنمية ٢٠٠٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E٠٣.II.D.٧.)، ص ٤١.

(٧٤) تقرير التجارة العالمية ٢٠٠٣ (منظمة التجارة العالمية)؛ و www.wtoint/english/res_e/statis_e/its.٢٠٠٣/e_ _chp٠_e/ table_١e.xls_.

(٧٥) مؤشرات التنمية في العالم (البنك الدولي)، ص ٣١٨.

(٧٦) تقرير التجارة العالمية ٢٠٠٣ (منظمة التجارة العالمية)؛ و www.wtoint/english/res_e/statis_e/its.٢٠٠٣e/ se_c- tion٤e/iv_٢٢xls. ؛ وموجز سياسات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، آب/أغسطس ٢٠٠٣.

(٧٧) يشار هنا إلى الأسعار الجارية بدولارات الولايات المتحدة؛ وقد انخفضت الأسعار الحقيقية بدرجة أقل، على اعتبار أن أسعار المصنوعات أخذت أيضا في الانخفاض، انظر A٥٨/٤١٤/، الفقرة ٢٠.

(٧٨) إحصاءات أسعار السلع الأساسية لصندوق النقد الدولي (انظر: www.imf.org/external/np/res/commod/index.asp). وانظر أيضا تقرير التجارة والتنمية ٢٠٠٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E٠٣.II.D.٧).

(٧٩) صحائف وقائع منظمة الأغذية والزراعة.

(٨٠) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ''السياسات الزراعية في بلدان المنظمة - الرصد والتقييم''، حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

(٨١) البلدان التي طورت مبادرات لتحسين وصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق: الأرجنتين، وأستراليا، وإندونيسيا، وآيسلندا، وبلغاريا، وبولندا، وتايلند، وتركيا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، وسويسرا، وشيلي، والصين، وكندا، وماليزيا، ومصر، والمغرب، وموريشيوس، والنرويج، ونيوزيلندا، وهنغاريا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وكذلك الاتحاد الأوروبي وهونغ كونغ.

(٨٢) تواجه البلدان الأخرى التي تتمتع حاليا بأفضليات تعريفية مشكلة التكيف بحكم تآكل الهوامش نتيجة الاتفاقات المتعددة الأطراف وأيضا نتيجة الاتفاقات الإقليمية التي يستبق منها المستفيدون بالأفضليات.

(٨٣) صحيفة وقائع منظمة الأغذية والزراعة بشأن التدابير غير التعريفية في التجارة الزراعية.

(٨٤) ''موجز الدراسات والتقارير المتعلقة بأثر إلغاء حصص المنسوجات''، وثيقة معلومات أساسية أعدتها المديرية العامة للتجارة التابعة للمفوضية الأوروبية للعرض على ''المؤتمر المعني بمستقبل المنسوجات والملابس بعد عام ٢٠٠٥: أثر إلغاء حصص المنسوجات والملابس على التجارة والصناعة والتنمية على الصعيد العالمي''، المعقود في بروكسل في أيار/مايو ٢٠٠٣.

(٨٥) ثمة عوامل أخرى مثل المنافسة الصينية تمارس في كل الأحوال ضغوطا قوية لخفض الأسعار.

(٨٦) ترد المبادئ التوجيهية بشأن انضمام أقل البلدان نموا في وثيقة منظمة التجارة العالمية WT/L٥٠٨/.

(٨٧) عقب تصديق الدولتين العضوين على الاتفاقين الخاصين بهما بشأن شروط الانضمام (يتوقع حدوث ذلك في آذار/مارس ٢٠٠٤).

(٨٨) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تقرير منظمة التجارة العالمية/منظمة التعاون والتنمية المشترك الثاني بشأن المساعدة التقنية وبناء القدرات ذات الصلة بالتجارة، تموز/يوليه ٢٠٠٣.

(٨٩) اجتماع وزراء التجارة الثاني لأقل البلدان نموا، إعلان دكا، حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

(٩٠) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ''السلع والخدمات البيئية''، الوثيقة COM/TD/ENV٢٠٠٠(٨٦FINAL/ الصفحات ٢٦-٣٠.

(٩١) انظر وثائق ”مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات“ WSIS-٠٣/GENEVA/DOC/٤E- و WSIS-٠٣/GENEVA/DOC/٥E- على الموقع: www.itu.int/wsis/index.html.

(٩٢) Kimberly Ann Elliot and Richard Freeman, “White Hats or Don Quixotes: Human Rights Vigilantes in the Global Economy”, National Bureau of Economic Research working paper No. W٨١٠٢at ، http://papers.nber.org/papers/W٨١٠٢.